الملخـص التنفيـذي

تقرير حالة المدن السعودية ٢٠١٨

مستقبل المدن السعودية
FUTURE SAUDI CITIES

وزارة الشـــؤون
البلدية و القروية
Ministry of Municipal & Rural Affairs

برنامج مستقبل المدن السعودية
تقرير حالة المدن السعودية ٢٠١٨

ح وزارة الشؤون البلدية و القروية، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

وزارة الشؤون البلدية و القروية
تقرير حالة المدن السعودية ٢٠١٨ -الملخص التنفيذي. / وزارة الشؤون البلدية و القروية .- الرياض، ١٤٤٠هـ
..ص؛ ..سم
ردمك: ١-٠٦٠٣٠٨٢٧٩-٦٠٣-٩٧٨
السعودية - تخطيط المدن ٢- التقارير السنوية أ.العنوان
ديوي ٣٠٩,٢٦٢٥٣١٤ ١٤٤٠/٩٧٤٧

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٩٧٤٧
ردمك: ١-٠٦٠٣٠٨٢٧٩-٦٠٣-٩٧٨

© ٢٠١٨. وزارة الشؤون البلدية والقروية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
جميع الحقوق محفوظة

وزارة الشؤون البلدية والقروية
صندوق بريد: ٩٣٥ - طريق الملك فهد، الرياض، ١١١٣٦
هاتف: ٩٦٦١١٤٥٦٩٩٩٩
www.momra.gov.sa

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(موئل الأمم المتحدة)
صندوق بريد ٣٠٠٣٠، ١٠٠ مكتب البريد العام، نيروبي، كينيا
هاتف: ٢٥٤٠٧٦٢٣٣١٢٠ (المكتب الرئيسي)
www.unhabitat.org

وزارة الشـــؤون
البلدية و القروية
Ministry of Municipal & Rural Affairs

مستقبل المدن السعودية
FUTURE SAUDI CITIES

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

إخلاء المسؤولية:
إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها أو بشأن رسم مناطقها الحدودية، ولا تعبر الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو منظمة «سيتيز آلاينز» أو الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها. ويمكن استنساخ مقتطفات دون إذن، بشرط ذكر المصدر.

شكر وتقدير
المؤلفون: فريق موئل الأمم المتحدة الأساسي والمساهمون
إدواردو مورينو (منسق الفرع)
بن سي. أريما (مدير المهام)
أودو سميث (مدير المهام المشارك)
روبرت ندوغوا ؛ ريمون أوتينو أوتينو ؛ روبرت لويس ليتينغ؛ آن كلين أمين؛ أولولايد أوجونسانيا ؛ كارولين كيها؛ ناتاليا أيالا؛ ماركو كاميا؛ شيبرا نارانج سوري؛ جوزيبي تيسورييرو؛ كوستانزا لا مانتيا؛ راما نمري أولريش جراوت؛ صموئيل نجونا ؛ أيمن الحفناوي

المؤلفون: خارجيين
عنتر أبو قورين؛ طاهر حسين؛ فرانسوا ؛فيجيير؛ شيبو بالا جاربا
الملحق الإحصائي
روبرت ندوغوا ؛ دوناتيان بيجوي يوليوس ماجال أنتوني أبيلا دينيس موانيكي استير نجيرو دينيس كويش
مستشار التحرير
أولو سار
مدير إنتاج النشر
فيكتور مندي
التصميم والتخطيط
بيتر تشيسريت

تصميم التقرير:
السيدة/ أميرة الحسن

صورة الغلاف:
Shutterstock ©

برنامج مستقبل المدن السعودية هو مشروع تم تنفيذه بشكل مشترك وتحت إشراف وإدارة وكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

ممثل موئل الأمم المتحدة:
السيد/ روبرت لويس ليتونجتون
الدكتور/ أيمن الحفناوي
السيدة/ مانكا باجاج

تقرير حالة المدن السعودية ٢٠١٨

طريق الطائف © Shutterstock

جدول المحتويات

الفصل الأول: : الاتجاهات الحضرية الناشئة في المملكة العربية السعودية ٨

الفصل الثاني: نحو نظام نقل وتنقّل مستدام في المناطق الحضرية ١٨

الفصل الثالث: الإستدامة البيئية وتنمية وتطوير المدن الخضراء في المملكة العربية السعودية ٢٦

الفصل الرابع: ديناميكيات الاقتصاد الحضري ٣٢

الفصل الخامس: إدارة التحول الحضري في المملكة العربية السعودية: دور الحوكمة الحضرية ٤٠

الفصل السادس: تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة في المملكة العربية السعودية ٤٦

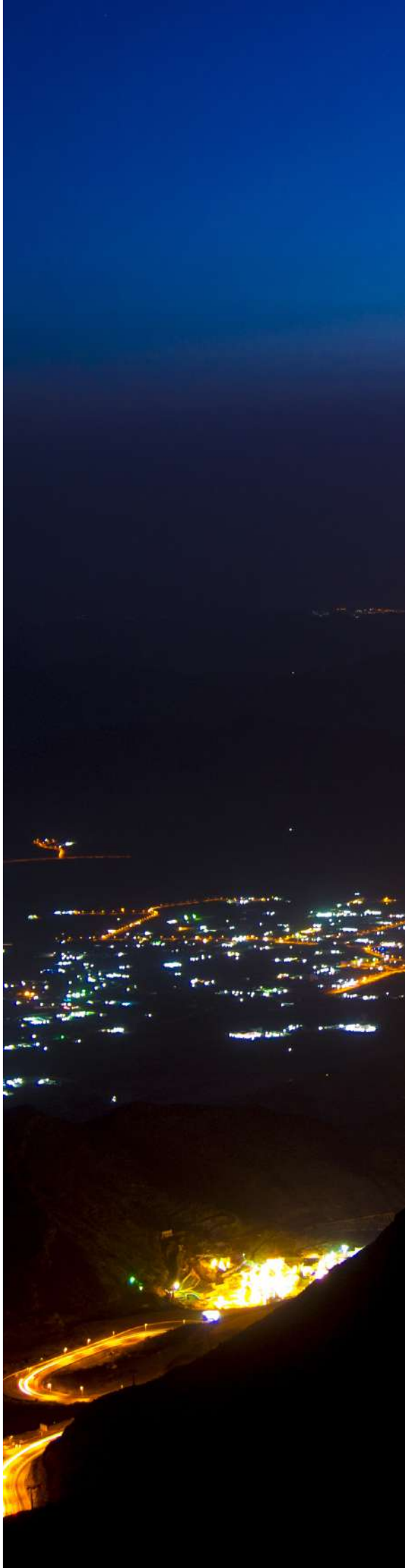

هناك اتجاه بارز في نمو وتطور المدن يتمثل في هيمنة المدن الكبرى على المناطق الواقعة في نطاق تأثيرها واستقطابها لنسب عالية من السكان الحضريين مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام حيث يتركز فيها

٥٥ ٪ من السكان الحضريين

و ٤٦ ٪ من إجمالي السكان السعوديين

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر الدول تحضراً في العالم، حيث يعيش ثمانية من كل عشرة أشخاص في مناطقها الحضرية، وبالتالي فإن عملية التحضر التي يتم تخطيطها وإدارتها على نحو جيد، تصبح قوة تحويلية محركة للنمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل والمستدام للمدن في المملكة العربية السعودية. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية أسهم التحضر المضطرد، وتطوير البنية التحتية، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي في تحقيق تحسن ملحوظ في جودة حياة المواطنين السعوديين ومع ذلك، فإن التنمية في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من التحديات من بينها اعتمادها إلى حد كبير على النفط، وظهور التباينات والفوارق في مستويات التنمية، واستئثار بعض المدن، خاصة المدن الكبرى بالنصيب الأكبر من ثمار التنمية قياساً إلى مثيله في بقية مدن المملكة.

وبهدف التعامل مع القضايا الأساسية والتحديات الحضرية الناشئة، صدرت الموافقة السامية في عام ٢٠١٣ على تنفيذ برنامج مستقبل المدن السعودية من خلال وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المدن السعودية من خلال التخطيط الحضري المستند إلى البحث والتحليل والإدارة الفاعلة، بما في ذلك تعزيز ودعم المدن المنتجة اقتصاديًا، وتحسين التشريعات الحضرية والأطر المؤسسية، كما إن هذا البرنامج يتماشى مع رؤية االمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. وبرنامج التحول البلدي التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية، و يتوافق أيضاً مع الأجندة الحضرية الجديدة التي إلتزمت الدول بتنفيذها.

يوضح هذا التقرير الحالة الراهنة للمدن السعودية ويستعرض أهم التحديات التي تواجه المناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن الفرص التي تتميز بها والتي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وكيف يمكن للمدن السعودية أن تكون أكثر تنوعًا على صعيد الانتاجية الاقتصادية؛ وتحسين الأطر المؤسسية والتشريعية للمدن السعودية كأساس لتنفيذ عمليات تخطيط حضري مبتكرة ومتجددة قادرة على مواجهة التحديات الحضرية الحالية والناشئة في المملكة. كما يقدم التقرير توصيات واضحة في هذه المجالات الهامة.

تعتزم المملكة العربية السعودية تحقيق نقلات نوعيّة وكميّة في هذا الصدد، وحشد كافة الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك. هذا الأمر يتطلب اتباع نهج تخطيط تشاركي وعمل تعاوني يشمل كافة قطاعات المجتمع، بما فيها المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية لتنفيذ الأجندة الحضرية الوطنية وتحقيق اهداف التنمية الحضرية المستدامة. ذلك أن تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة والاستجابة المناسبة لأهداف وغايات التنمية المستدامة – لا سيما الهدف ١١ والأهداف الحضرية الأخرى – يعد أمراً بالغ الأهمية لجعل المدن والتجمعات السكانية في المملكة آمنة، شاملة للجميع مرنة، ومستدامة.

وكان للجهود التعاونية التي بذلها الباحثون والاقتصاديون وخبراء البيئة والمخططون والخبراء القانونيون، وجميعهم يعملون بشكل وثيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهنيين الدور الأكبر في إعداد هذا التقرير، وتوفير أساس متين لإجراء التغييرات والتعديلات المؤسسية والقانونية اللازمة لضمان تحقيق مستقبل أفضل للمدن السعودية.

كورنيش الدمام © Shutterstock

الفصل الأول

الاتجاهات الحضرية الناشئة في المملكة العربية السعودية

موجز

يقطن ٨٣ ٪ من سكان المملكة في المدن، ولهذا تعد المملكة العربية السعودية من بين أكثر بلدان العالم تحضراً، وينظر إلى مستوى التحضر العالي إيجاباً لأن المدن النابضة بالحياة تشكل قوة تحويلية في حال تم تسخيرها من أجل تمكين الحصول على الخدمات، والفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة الحياة. يعيش ما لا يقل عن ٩٠ ٪ من سكان المدن على طول ثلاثة محاور تنموية: المحور الأوسط الدمام- الرياض- جدة ، محور الساحل الشرقي، ومحور الساحل الغربي. ومثل هذا التركز الحضري إلى جانب الزيادة في أحجام هذه المدن ، والتخطيط غير الفاعل، يشكل ضغوطا هائلة على المساكن والمياه والصرف الصحي والنقل والبنى التحتية الأخرى مما ينعكس سلباً على سلاسة وكفاءة أداء المدن. في المملكة العربية السعودية، هناك اتجاه بارز في نمو وتطور المدن يتمثل في هيمنة المدن الكبرى على المناطق الواقعة في نطاق تأثيرها واستقطابها لنسب عالية من السكان الحضريين مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام، حيث يتركز فيها ٥٥ ٪ من السكان الحضريين و٤٦ ٪ من إجمالي السكان السعوديين، وأتى نموها وتطورهاعلى حساب المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة في نطاق تأثيرها.

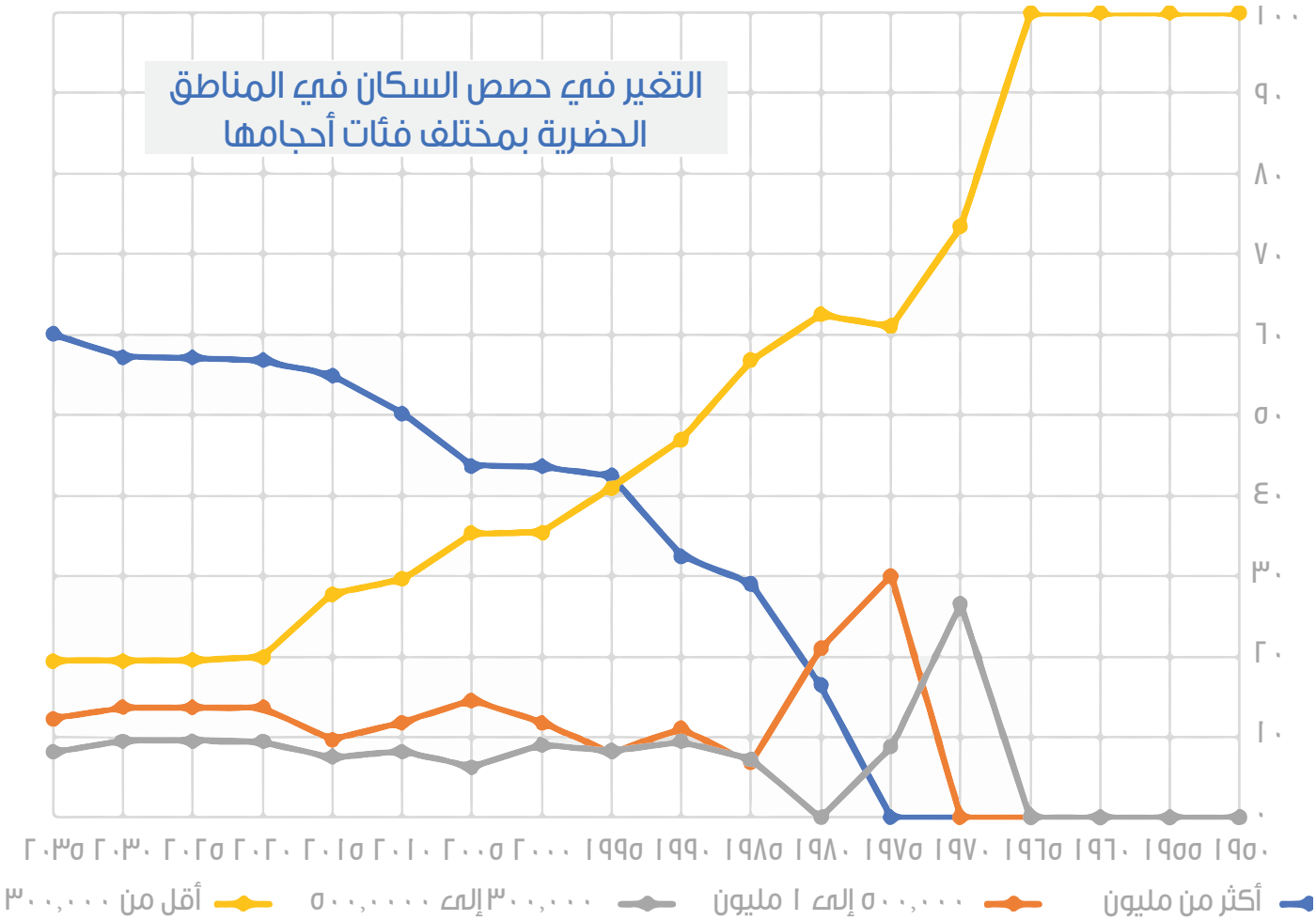

المصدر: أدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٨)

الشكل ١: التغير في نسب السكان في المملكة العربية السعودية في المناطق الحضرية خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٣٥

يقطن ٨٣ ٪ من سكان المملكة في المدن، ولهذا تعد المملكة العربية السعودية من بين أكثر بلدان العالم تحضراً

الشكل ٢: التغير في عدد سكان المناطق خلال الفترة ١٩٥٠ - ٢٠٣٥

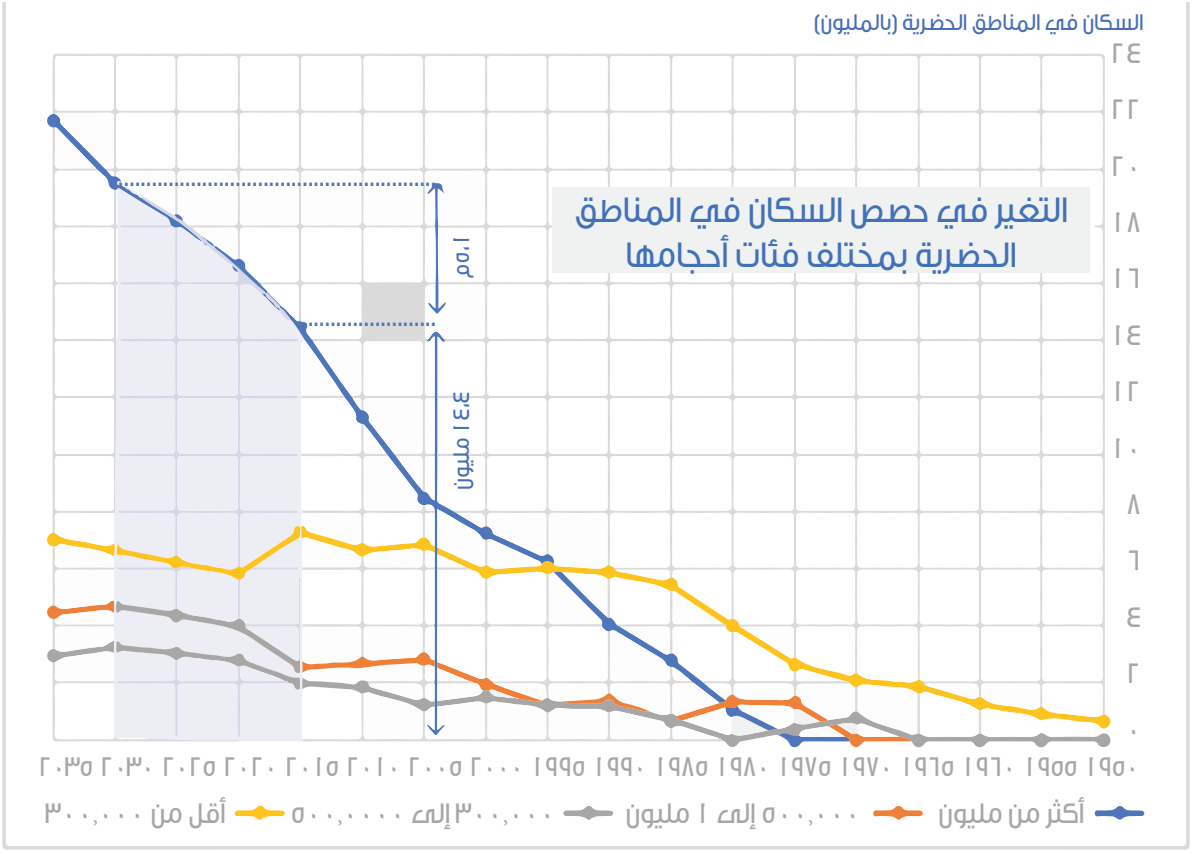

الشكل ٣: التغير في عدد سكان المدن السعودية (لأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة)، ١٩٥٠-٢٠٣٥*

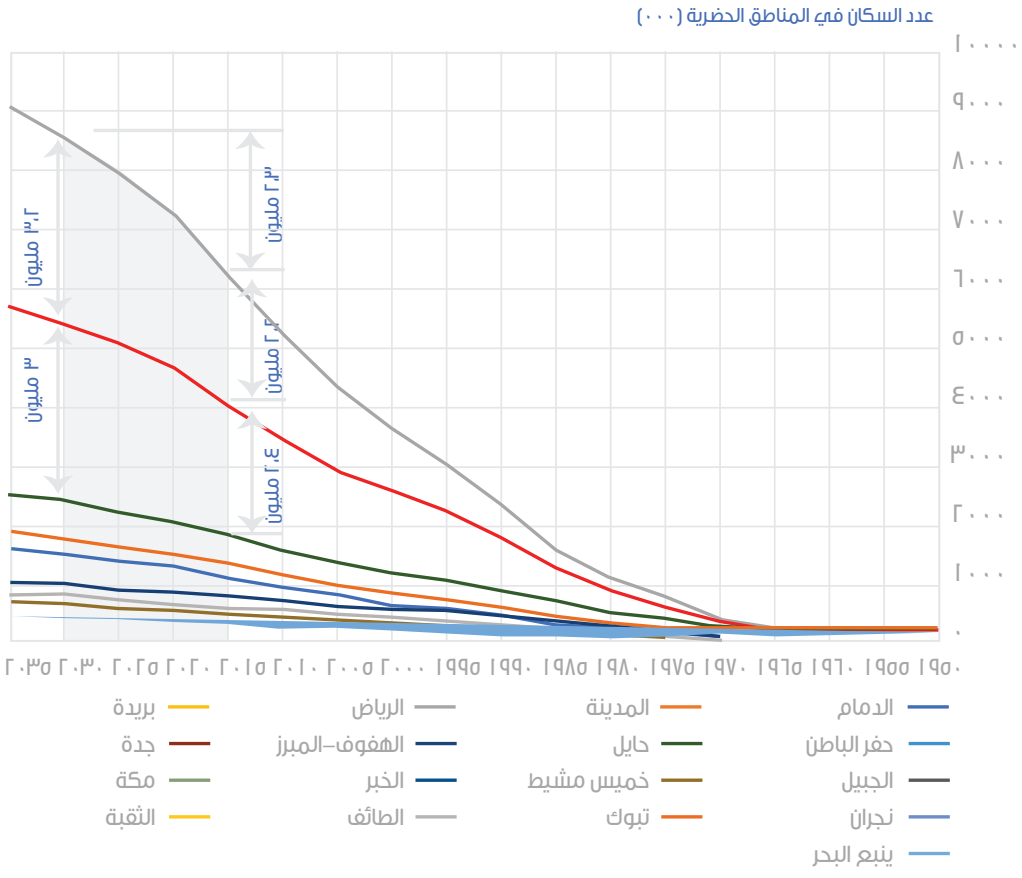

المصدر: أدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٨)

الشكل ٤: المملكة العربية السعودية: المراكز الحضرية الكبرى، ٢٠١٧

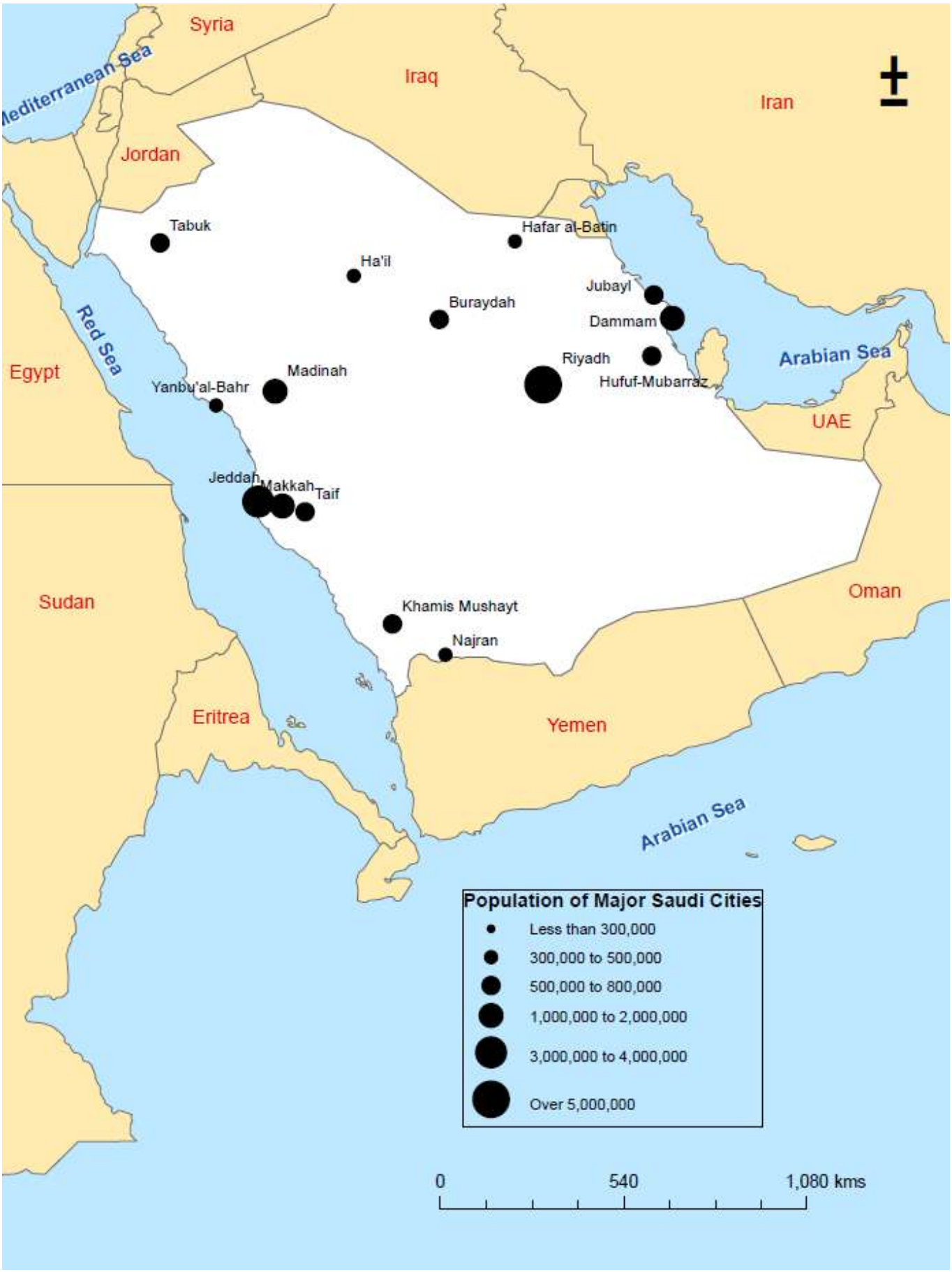

المصدر: الأمم المتحدة (٢٠١٨)

الجدول ١: اتجاهات التحضر في المملكة العربية السعودية (٢٠١٥ - ٢٠٣٥)

	2015	2020	2025	2030	2035
إجمالي سكان المملكة (000 نسمة)	31 557	34 710	37 290	39 480	41 317
سكان المناطق الحضرية (000 نسمة)	26 249	29 256	31 843	34 143	36 170
(٪) مستوى التحضر	83.2	84.3	85.4	86.5	87.5
سكان المراكز الحضرية الكبرى الخمسة					
الرياض	6 218	7231	7359	8745	9850
جدة	4035	4610	5022	5388	5710
مكة	1796	2042	2219	2379	2521
المدينة المنورة	1299	1489	1625	1744	1848
الدمام	1080	1253	1376	1478	1566
إجمالي السكان في المراكز الحضرية الكبرى	14 428	16 625	18 195	19 536	20 703
سكان المراكز الحضرية الكبرى كنسبة مئوية من إجمالي سكان المناطق الحضرية	54.97	56.82	57.14	57.22	57.24
سكان المراكز الحضرية الكبرى كنسبة مئوية من إجمالي السكان	45.72	47.90	48.79	49.48	50.12

المصدر: الأمم المتحدة (٢٠١٨)

على الرغم من أن التحضر في المملكة العربية السعودية قد حقق فوائد كبيرة، لكنه جلب معه جملة من التحديات أبرزها وأكثرها انتشاراً الزحف العمراني المفرط الذي تتوسع فيه الكتلة العمرانية للمدن وضواحيها بشكل أسرع من نمو سكانها. فعلى سبيل المثال، بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤، توسعت الكتلة العمرانية لمدينة الرياض بمعدل سنوي قدره ٩,٤٪ - من ٣٠,٣٠٥ إلى ٩٥,٨٦١ هكتارا. وجاء توسع مدينة الرياض، كما هو الحال في معظم المدن السعودية، بشكل رئيس من خلال الامتداد العمراني عوضاً عن تنمية الأراضي البيضاء أو التكثيف الحضري. ويعتبر الزحف العمراني المفرط في المدن السعودية نتاج تخطيط حضري غير سليم، و وفرة مالية، مدفوعا إلى حد كبير بالتنقل باستخدام
السيارة الخاصة.

من ابرز التحديات ا وأكثرها انتشاراً الزحف العمراني المفرط الذي تتوسع فيه الكتلة العمرانية للمدن وضواحيها بشكل أسرع من نمو سكانها.

توسعت الكتلة العمرانية لمدينة الرياض بمعدل سنوي قدره

٪٩,٤

الشكل ٥: نمط النمو الحضري في الرياض ١٩٤٠- ٢٠١٦

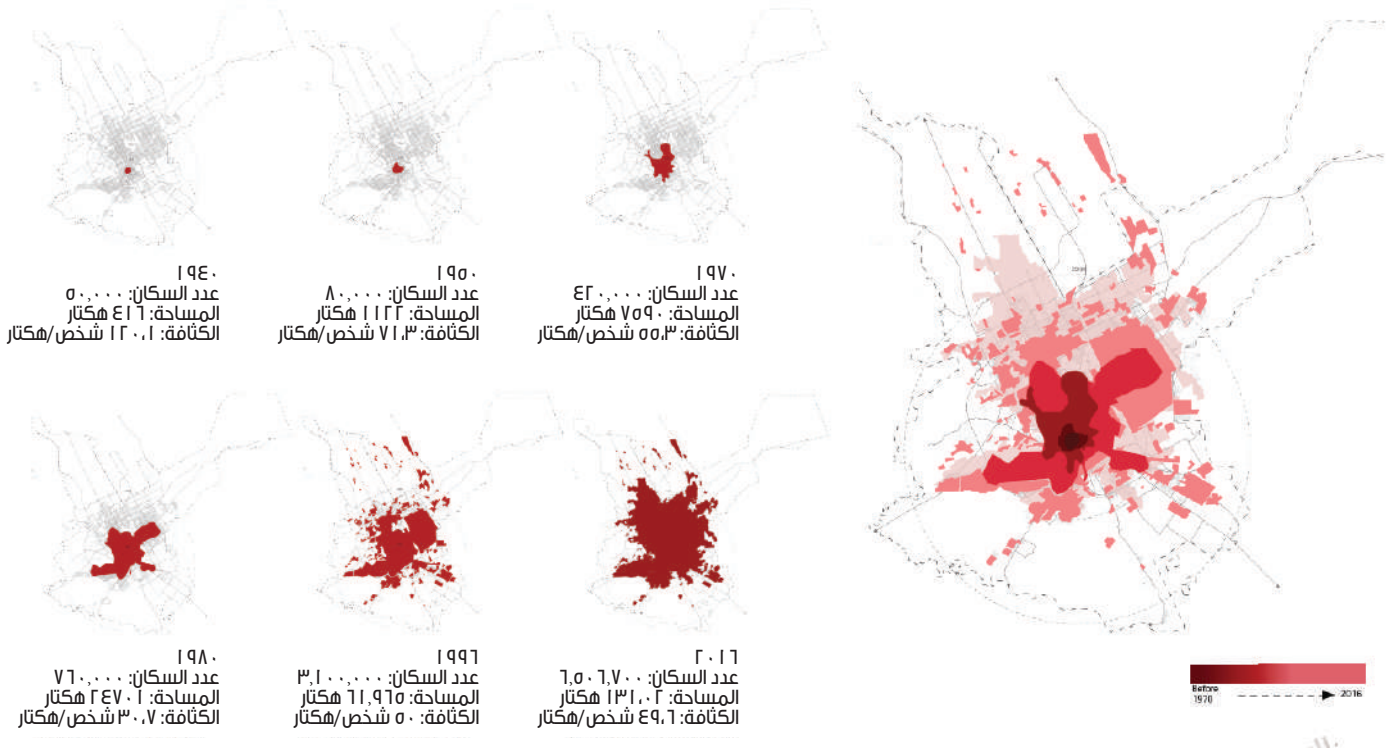

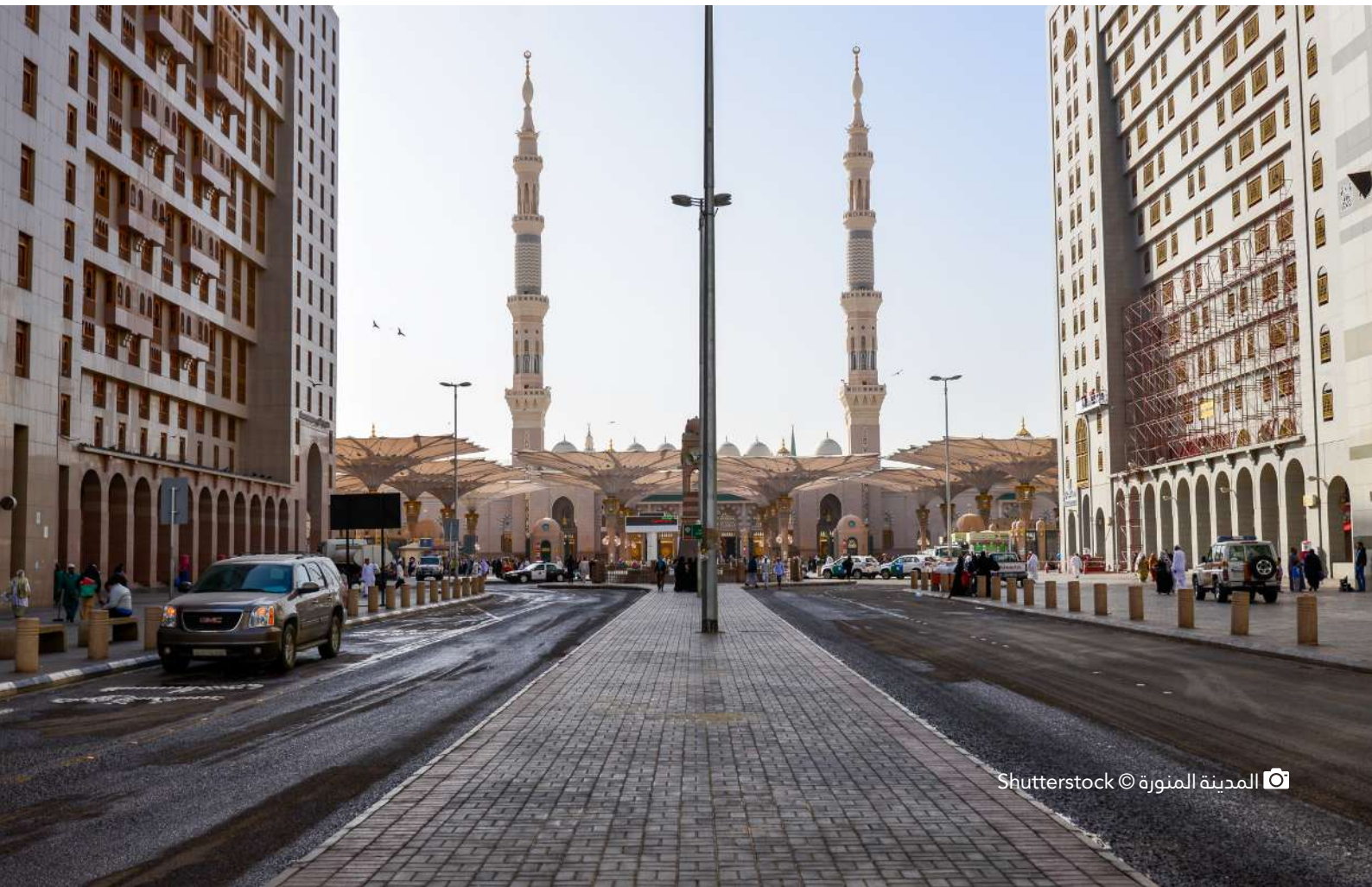

المدينة المنورة © Shutterstock

الشكل ٦: الزحف العمراني وانخفاض الكثافة السكانية الإجمالية في المناطق الحضرية، المملكة العربية السعودية

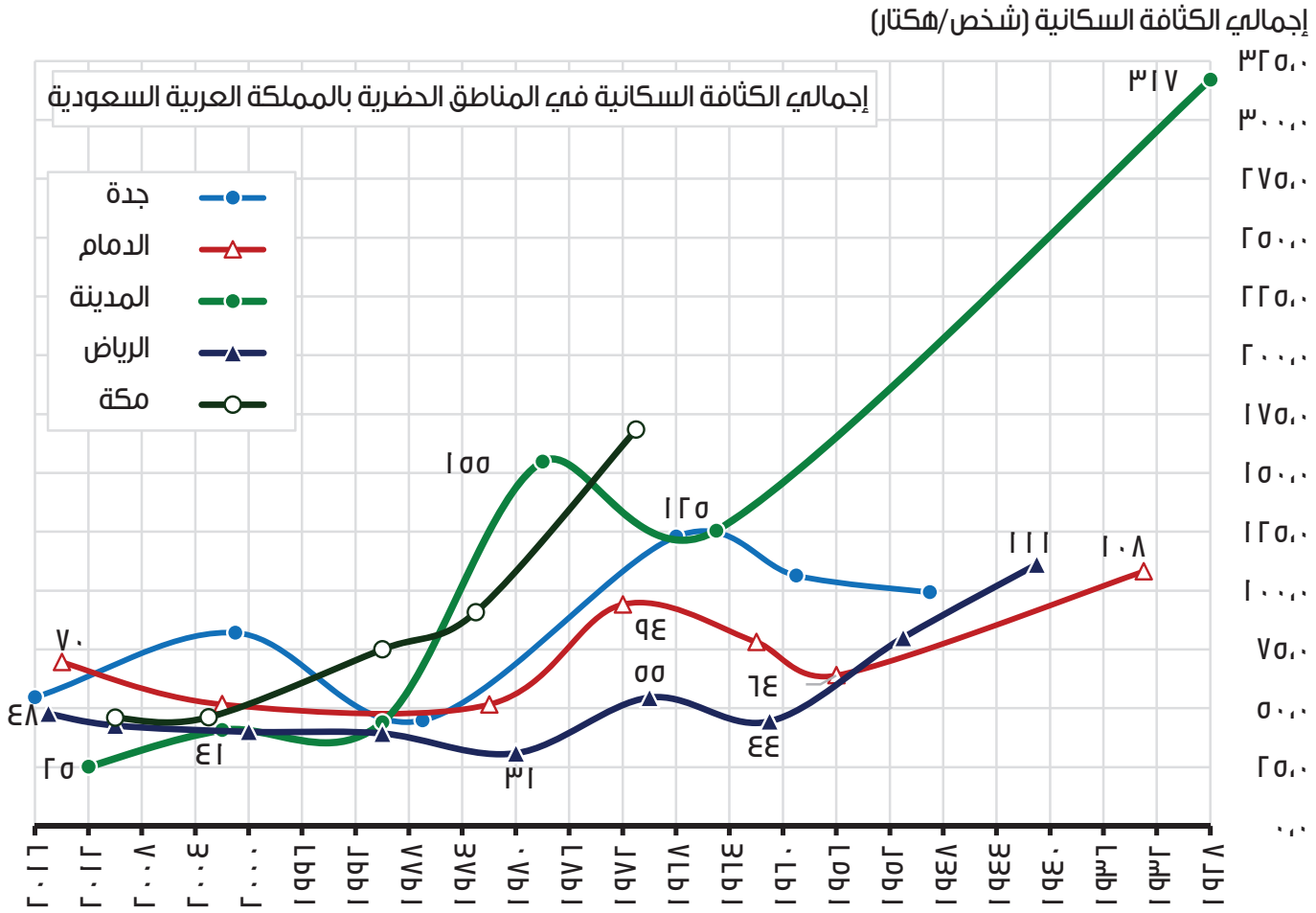

ملاحظة: تم تحديد المناطق الحضرية بناءً على مخططات المدن المقدمة من إدارات التخطيط الحضري.

وتشمل التحديات الأخرى ضبط وتوجيه النمو الحضري، وضعف حوكمة التنمية الحضرية، والاستهلاك غير المستدام للمياه والطاقة، وتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

تواجه العديد من المدن السعودية نقصًا في الإسكان الميسّر. فعلى الرغم من وجود فائض من المساكن ذات الإيجار العالي في معظم المدن، إلا أن هناك نقصاً متواصلاً في الوحدات السكنية الميسّرة للأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض، مما يستدعي سرعة توفير الاسكان الميسر بما يتوافق مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان السعوديين ومع رؤية ٢٠٣٠ التي تستهدف زيادة معدل تملك المساكن من ٤٧٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٥٢٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة ويمثلون ٥٠،٨٪ من إجمالي سكان المملكة يواجهون تحديات عديدة، منها على سبيل المثال، النقص في المساكن للمبتدئين في الحياة، مثلها مثل النقص في العمل، مما يقتضي تلبية احتياجات الشباب في المناطق الحضرية.

التوصيات:

يمكن تسليط الضوء على بعض التوصيات لمواجهة هذه التحديات على ثلاثة مستويات:

على المستوى الوطني:- أهمية تصحيح الاختلالات في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على الحيز الوطني؛ وزيادة التنمية ودعم الاقتصاد الريفي؛ والتخطيط للزيادة المتوقعة في سكان المناطق الحضرية، لا سيما في المراكز الحضرية الكبرى. ويوصى بأن توجه مخططات التنمية المستقبلية وتوزع أنشطة النمو، وخاصة التعدين والسياحة، على المناطق الريفية والحدودية التي تحوز على مقومات نمو وتطوير عالية.

إلى ذلك، أعلنت المملكة في عام ٢٠١٧ عن إطلاقها العديد من المشاريع العملاقة لنشر التنمية الاقتصادية والإقليمية المتوازنة على كامل الحيز الوطني، شملت مدينة المستقبل الجديد «نيوم»، والبحر الأحمر، والقديّة، والفيصلية، والطائف الجديد، بالإضافة إلى مشاريع تنموية في العلا، والدرعية، ووسط مدينة جدة. ومن المتوقع أن تساهم هذه المشاريع في تنويع الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات السياحية والصناعية، وتقليص الهجرات السكانية صوب الحاضرات الكبرى.

على المستوى الإقليمي:- أهمية تقليص التركّز السكاني داخل المناطق، والحد من هيمنة المدن الكبرى من خلال دعم تنمية المدن المتوسطة و الصغيرة والتجمعات القروية كما هو موضح في الاستراتيجية العمرانية الوطنية ٢٠٣٠، وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار من خلال تطوير وسائل النقل وعناصر البنية التحتية الأخرى وتحسين جودة الحياة فيها، وتعزيز الإدارة المحلية عبر تفعيل اللامركزية ودعم مؤسسات المجتمع المدني، حيث يعد دعم وتعزيز القاعدة الاقتصادية للمناطق الريفية أمراً حاسماً في جعلها أكثر جاذبية للاستثمار وتعزيز روابطها وتكاملها مع المناطق الحضرية.

نجران © Shutterstock

عـلى المسـتوى المحـلي:- بالنسـبة للمـدن الكبـيرة، ينبغـي احتـواء الزيـادة السـكانية في المسـتقبل ضمـن حـدود النطـاق العمـراني لهـذه المـدن عـن طريـق التكثيـف الحـضري وتنميـة الاراضي البيضـاء داخـل المـدن، دون اللجـوء إلى مزيـد مـن التوسـع الحـضري. ولهـذا، ينبغـي أن يكـون التكثيـف الحـضري، عـلى مـدى السـنوات العشريـن إلى الثلاثـين المقبلـة، النهـج الأكـثر ملائمةً لإدارة النمـو الحـضري في المراكـز الحضريـة الكـبرى مـما يتيـح إمكانيـة الاسـتخدام الفاعـل للبنيـة التحتيـة والخدمـات القائمـة. أمـا بالنسـبة للمـدن المتوسـطة والصغـيرة، فيمكـن اسـتيعاب الزيـادة السـكانية المتوقعـة مـن خـلال التكثيـف الحـضري أو تنميـة الأراضي البيضـاء داخـل المـدن و التحـضر المخطـط.

وللحدّ من أنماط الاستهلاك الحالية، ينبغي تبني سياسة فعالة للتنمية الحضرية المستدامة تدعم الاستخدام الأمثل للأراضي الحضرية، والحد من الزحف العمراني من خلال التكثيف الحضري والتنمية المدمجة، والإدارة المتكاملة للمياه، والطاقة المتجددة، لتحقيق التنمية المستدامة في المدن السعودية.

ولمواجهة التحدي المتمثل في توفير مساكن ميسّرة في المناطق الحضرية، ينبغي توافق إشتراطات ولوائح البناء مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان السعوديين، ومبادئ الاستدامة، ورؤية المملكة ٢٠٣٠. التي تهدف إلى زيادة تملك المنازل.

وبالنسبة لتحدي حوكمة التنمية الحضرية، فيمكن مواجهته جزئياً بزيادة المشاركة المجتمعية والمحاسبة والشفافية، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية للمدن السعودية، وتمكين المجتمع بكافة أطيافه من الاندماج والمشاركة.

نافورة الملك فهد بجدة © Shutterstock

الطريق السريع، جدة © Shutterstock

الفصل الثاني

نحو نظام نقل وتنقّل مستدام في المناطق الحضرية

موجز

يفرض مستوى التحضر العالي في المملكة العربية السعودية متطلبات هائلة على نظم النقل والتنقل فيها. حيث تواجه المدن السعودية ضغوطاً هائلة في مواكبة الطلب المتزايد على شبكة النقل والاستثمار في نقل الركاب والبضائع. ففي الرياض، كما في المدن السعودية الأخرى، نجد أن عدم وجود نظام للنقل الجماعي يعني أن شبكات الطرق والبنية التحتية القائمة لن يكون بوسعها استيعاب متطلبات الزيادة المتوقعة تماشياً مع الوتيرة السريعة للتحضر.

الشكل ٧: حركة النقل بين المدن في المملكة العربية السعودية

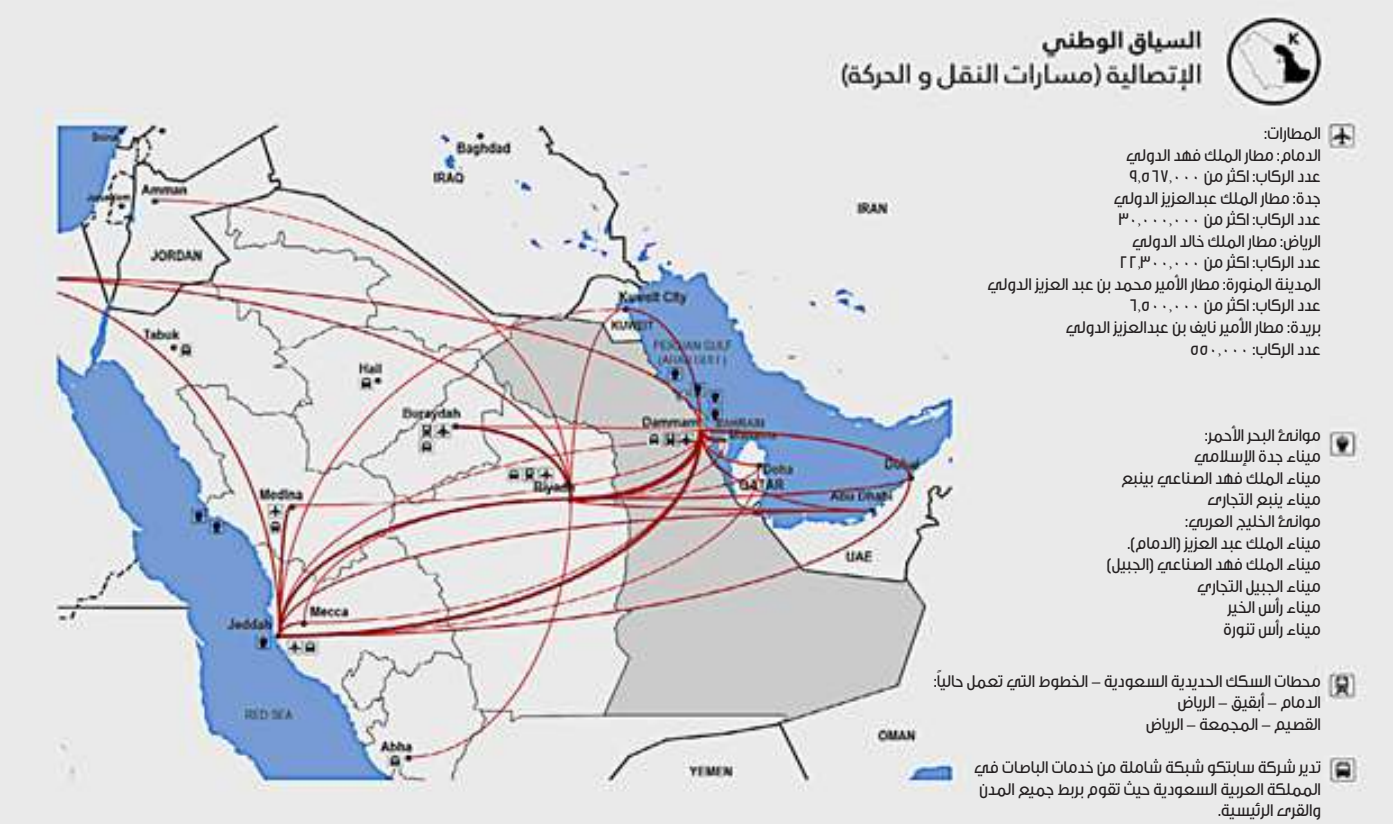

المصدر: برنامج مستقبل المدن السعودية

في السنوات الأخيرة، أدخلت بعض المدن مثل جدة والرياض أشكالاً متعددة من النقل الجماعي بسبب تزايد ملكية السيارات الخاصة وازدحام حركة المرور، خاصة بعد السماح للنساء بقيادة السيارة في يونيو ٢٠١٨. وبالتالي، فإن تلبية احتياجات النقل المتزايدة الحالية والمستقبلية للسكان في المناطق الحضرية المتزايدة يعتبر مطلباً رئيساً للعديد من المدن السعودية. حيث أصبح التنقل في المناطق الحضرية مع ارتفاع ملكية السيارات الخاصة يشكلان تحديًا رئيساً نتيجة استخدام المزيد من الأراضي لدعم شبكات النقل، **فمثلاً في مدينة الرياض، تمثل الطرق نسبة ٤٠٪ من تكاليف البناء في المدينة، ويمثل النقل البري وحده حوالي ٩٠٪ من استهلاك الطاقة في قطاع النقل**، كما إن سكان المدن السعودية الكبرى يعتمدون بشكل كبير على وسائل النقل الخاصة بهم، حيث تمتلك العديد من الأسر أكثر من سيارة واحدة. ونجد في مدينة جدة أن ٨٦٪ من إجمالي التنقل يتم بالسيارة الخاصة، و ١٠٪ بسيارة أجرة وأقل من ٢٪ بالحافلة. ومثل هذا الاعتماد على السيارات الخاصة يعتبر غير مناسب خصوصاً للنساء والشباب في المجتمع، حيث تظهر الدراسات العالمية أنهم أكثر اعتماداً في تنقلاتهم على وسائل النقل العام أكثر من وسائل النقل الخاصة.لكن الوضع سيتغير إيجاباً بعد اكتمال إنشاء وتشغيل منظومة النقل الحضري العام في العاصمة الرياض تعد الأكبر في العالم، وتشمل قطارات كهربائية وحافلات ترددية تغطي المجاورات السكنية لتغذية شبكة القطارات الرئيسة.

الشكل ٨ : مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام في الرياض

مشروع مترو الرياض

٦	خطوط
٨٥	محط نقل/عبور
٧	مراكز صيانة ومواقف
٥	مراكز مراقبة وصيانة
٢٧٦	كيلومتر
٢٥٠	موقع عمل
٤٧٠	مقطورة
٣,٦٠٠,٠٠٠	راكب في اليوم الواحد (السعة القصوى)

مشروع باصات النقل السريع بالرياض

٧	محطات رئيسية
٢٢	خط
٩٠٦	باص
٩٠٠,٠٠٠	راكب في اليوم الواحد (السعة القصوى)
٢٨٠٠	موقف باصات
٣٠٠٠	موقف باصات
٢٩٠٠	كيلومتر
٢٠٨٣	محطة عادية

النسبة المئوية المكتملة ٦٨٪

تشغيل منظومة النقل العام المتطورة سيجذب عدد لا بأس به من مالكي السيارات لاستخدام مختلف وسائط النقل العام مما يخفف الازدحام المروري في شوارع المدن ويقلل من استهلاك الطاقة في قطاع النقل ويحسن جودة الهواء في المدن. تحرص المملكة العربية السعودية على تحديث بنيتها التحتية ونظام النقل لديها، حيث تم تخصيص ما يزيد عن ١٤,٤ مليار دولار أمريكي (٥٤ مليار ريال سعودي) لهذا الغرض في عام ٢٠١٨. وعلى مدى العقد الماضي، تم إنفاق أكثر من ١٠٦ مليار دولار أمريكي (٤٠٠ مليار ريال سعودي) على البنية التحتية للنقل، مما أدى إلى إنشاء شبكة نقل متطورة تغطي جميع أنحاء المملكة.

الشكل ٩ : شبكة النقل المقترحة للمدينة المنورة

توفير نظام نقل عام ذكي في المدينة المنورة بحلول ٢٠٢١

الطول الإجمالي: ٩٥ كم، منها ٢٥ كم أنفاق و ٤٨ كم معلق

مكونات المشروع المقترح:

٣ مسارات مترو

٢ مسار حافلات نقل سريع ترددي

٤ مسار حافلات سريعة

٧ مسارات حافلات فرعية مغذية

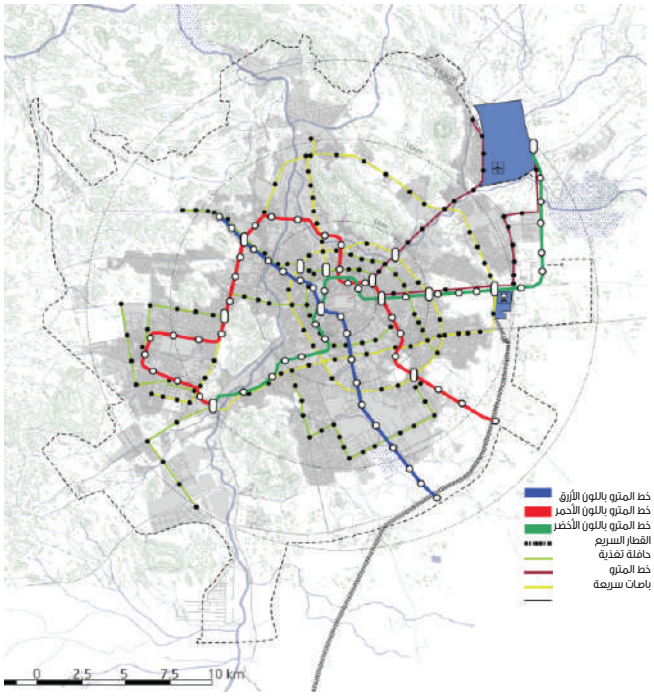

المصدر: برنامج مستقبل المدن السعودية

في عام ٢٠١٨ المملكة العربية السعودية خصصت مايزيد عن

١٤,٤ مليار دولار أمريكي

لتحديث بنيتها التحتية ونظام النقل لديها

الشكل ١٠ : شبكة النقل العام المقترحة في الرياض

يخضع النقل العام حاليا لعمليات توسع سريعة في جميع أنحاء المدينة حيث أن هناك **ستة خطوط مترو** قيد الإنشاء، في وقت واحد.

شبكة باصات النقل السريع (BRT) بثلاث خطوط، بالإضافة إلى شبكة باصات مجددة ومنظمة

المفتاح:

- خطوط المترو
- محطات المترو
- مسارات الباصات السريعة
- مسارات الباصات
- الطريق الدائري المقترح

المصدر: برنامج مستقبل المدن السعودية

في الآونة الأخيرة، تم منح الأولوية لمشروعات استكمال وتوسعة شبكة الخطوط الحديدية بين مدن المملكة، من بينها مشروع الجسر البري بطول ٩٤٦ كيلومتر لربط غرب المملكة (ميناء جدة) على ساحل البحر الأحمر بشرقها (ميناء الدمام) على ساحل الخليج العربي عبر العاصمة الرياض وسط البلاد ، ومشروع قطار الحرمين السريع بين مكة المكرمة والمدينة المنورة مروراً بمدينة جدة لمواجهة تنامي عدد الحجاج والمعتمرين من الداخل والخارج، وكذلك مشروع الخط الحديدي بين مدينة الجبيل الصناعية - الدمام في المنطقة الشرقية.

يعتبر قطاع النقل مستهلكاً رئيساً للطاقة ومساهماً أساسياً في الانبعاثات الكربونية

حيث يساهم بـ ٢٣ ٪ من الانبعاثات

ويمكن الإستدلال على هيمنة السيارات الخاصة كوسيلة نقل أساسية في المملكة بوجود ١٢ مليون سيارة خاصة مستخدمة للطرق، وهو ما يفسر جزئياً زيادة انبعاث الغازات الملوثة الناتجة عن عوادم السيارات في المدن السعودية، كما إن هناك العديد من العوامل التي ساعدت في ذلك مثل سياسات دعم الوقود وانخفاض رسوم تسجيل السيارات، بالإضافة إلى ممارسات التخطيط التي تشجع على التنمية منخفضة الكثافة، وجميعها يسهم في تزايد إستخدام السيارات الخاصة.

ويعتبر قطاع النقل مستهلكاً رئيساً للطاقة ومساهماً أساسياً في الانبعاثات الكربونية، حيث يساهم بـ ٢٣ ٪ من الانبعاثات، منها ما نسبة ٨٥ ٪ تعزى إلى النقل الداخلي.

والمملكة العربية السعودية من بين الدول العشرة الأولى في العالم التي تشهد أعلى المعدلات في وفيات حوادث الطرق، حيث تصل التكاليف الاقتصادية الناجمة عنها إلى ٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وتعتبر حوادث الطرق المسبب الأكبر للوفيات والاعاقات على المدى الطويل بين السعوديين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٠ سنة.

التوصيات:

ارتفاع مستوى التحضر في المملكة العربية السعودية يضع متطلبات هائلة على نظام النقل الخاص بها. المملكة ماضية قدماً في تنويع اقتصادها، فتكون مشاريع استكمال وتوسعة شبكات الخطوط الحديدية والنقل العام ضمن أهم أولوياتها، نظراً لقدرتها على إعادة تشكيل الأعصاب التجارية في المدن وتحسين بيئة النقل العام فيها. فنظم النقل العام المتكاملة ستمكن من تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتنشيط الأعمال التجارية في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.لقد تمت التوصية بإنشاء شبكات نقل فعالة تشتمل على النقل العام في جميع المدن لتقليص الانبعاثات الكربونية في المدن وجعلها أكثر ملائمة للعيش عبر تسهيلها لعمليات التنقل داخل المناطق الحضرية، ففي ظل مستويات عالية من التحضر وثقافة الإعتماد على السيارات الخاصة، سيكون العمل بنظم نقل عام كفؤة تركز على النقل الجماعي حاسماً في تعزيز أنماط مستدامة للتنقل داخل المناطق الحضرية؛ تجدر الإشارة هنا إلى أن النقل العام أكثر من مجرد توفير حافلات ومد خطوط حديدية! فحتى تكتمل الصورة، لا بد لنظم النقل المصممة جيدًا والمتكاملة أن تمتاز بسهولة الوصول إليها، متاحة للجميع، آمنة وموثوقة، قليلة الكربون، كافية، مريحة وملائمة لجميع المستخدمين - خاصة للنساء والشباب والأشخاص وأصحاب الهمم.

الشكل ١١: تصميم لمقطع عرضي لنموذجي تفصيلي «لشارع متكامل»

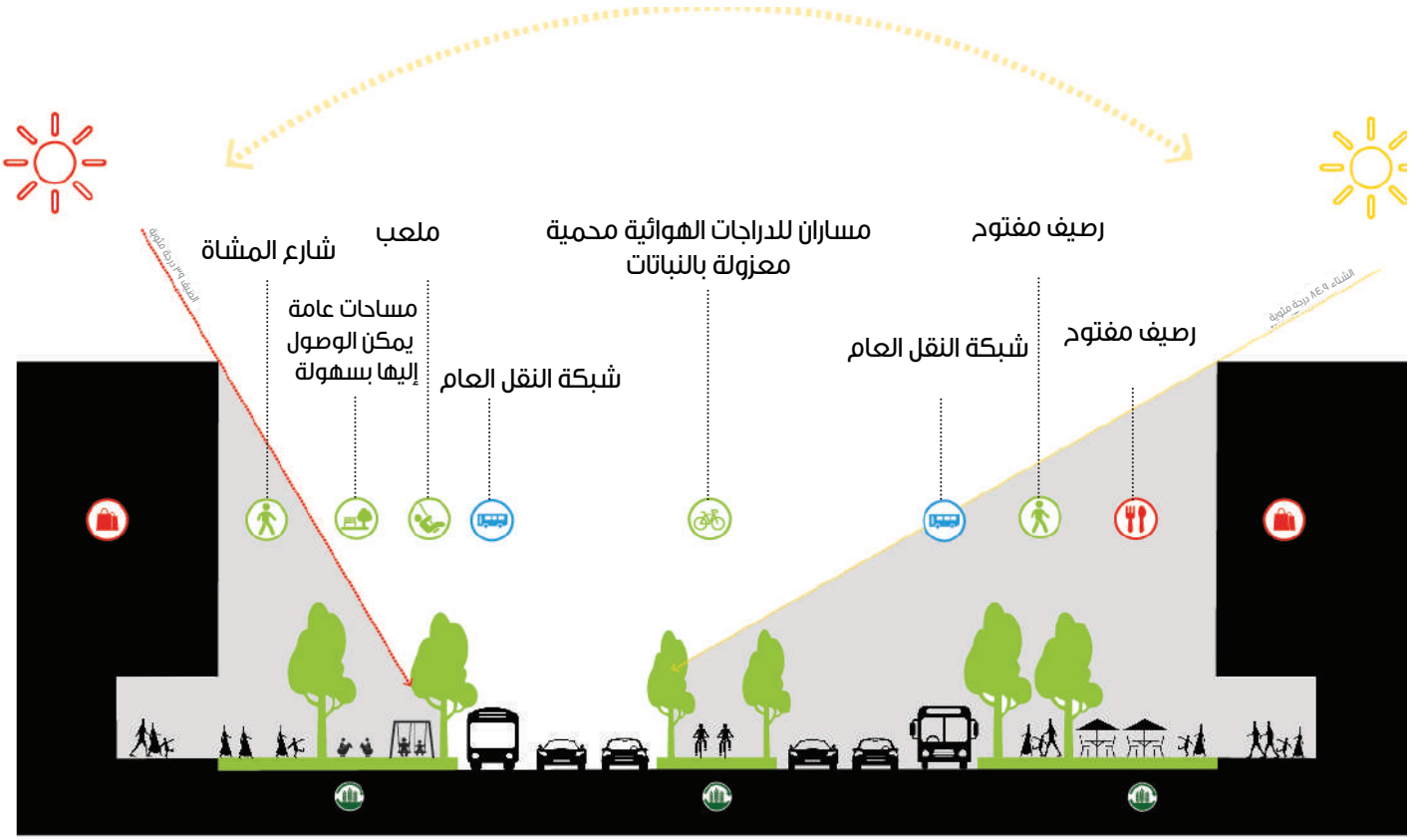

المصدر: تقريرحالة مدينة الدمام، برنامج مستقبل المدن السعودية

هناك مؤشرات متزايدة على أن إنشاء حلول للنقل الحديدي وحافلات النقل السريع في المراكز الحضرية الكبرى من شأنه إحداث تغييرات مهمة في استخدامات الأراضي واضطراد في النمو الحضري وارتفاع الدخول. وهذا يفترض وجود تخطيط داعم ووضع إشتراطات ولوائح للبناء، وعقود شراكة مع القطاع العام مرتكزة على مبدأ تقاسم وتوزيع المخاطر، والالتزام بإدارة فعالة للطلب على النقل لتقليل عدد مستخدمي المركبات الخاصة، والقدرة على إدارة التحولات في استخدامات الأراضي التي تنتج من خلال الاستثمارات في البنية التحتية للنقل، كما ينبغي على المخططين السعوديين النظر في كيفية تنقل الأشخاص والبضائع ما بين محطات النقل ووجهاتهم النهائية، والتي يطلق عليها «منبع ومقصد الرحلات المرورية».

ولجعل نظام النقل العام مستداماً، يجب تطوير نموذج تمويل جديد للأعمال. فالشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) تعكف حالياً على استكشاف مصادر جديدة للتمويل طويل الأجل لمشروعات النقل الحضري الجارية والمقترحة بتكاليف أقل بكثير. ومع ذلك، يجب أن تشمل خيارات التمويل البديلة والمستدامة خفض التكاليف من خلال إعادة تحديد أولويات الشبكات، والإختيار الأمثل لوسائط النقل المناسبة، وتحسين السرعة التشغيلية للسيارات المستخدمة للطرق والشوارع. ولزيادة الإيرادات، تعمل الشركة على تدعيم ثقافة النقل العام من خلال حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية، حيث يتم إعلام الناس بمزاياها، كما تشمل آليات التمويل المبتكرة للأعباء المالية لمشروعات البنية التحتية للنقل المستدام والتكلفة التشغيلية فرض رسوم على مواقف السيارات وتسعير الوقود ورسوم استخدام الطرق.

طريق الهدا من مكة الى الطائف © Shutterstock

لا غنى عن وجود المؤسسات الفاعلة والمستويات العالية من الدعم الحكومي لإنشاء وصيانة البنية التحتية والخدمات عالية الجودة العالية للتنقل الحضري في المملكة العربية السعودية، ذلك لأن عملية صنع القرار في قطاع النقل موزعة بين وزارات الداخلية، والشؤون البلدية والقروية، والنقل، والتجارة والصناعة؛ وهذا يرجع إلى تداخل المسؤوليات المؤسسية. وللتعامل مع الجوانب المؤسسية والتنظيمية والتنسيقية التي تؤثر في النقل الحضري، ينبغي تحديد جهة رسمية واحدة تتولى شئون التوجيه الاستراتيجي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنقل الحضري.

بالنظر إلى ارتفاع معدلات حوادث المرور في المدن السعودية، يجب تعزيز السلامة المرورية على الطرق باستمرار وزيادة المخصصات المالية لذلك. ففي إطار برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، خصصت الحكومة مبلغ ٨٠ مليون دولار أمريكي لأغراض تحسين السلامة المرورية على الطرق، علماً بأن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ تم تخصيصه لتحقيق إدارة متطورة لحركة المرور وتطبيق تقنيات نظم النقل الذكية لتحسين تدفق حركة المرور والأمان لمستخدمي الطرق. يشار هنا إلى أن تحقيق السلامة المرورية مسئولية مشتركة بين الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية؛ إلى جانب وزارتي النقل، والشؤون البلدية والقروية المعنيتان بإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الطرق، والشوارع .

Shutterstock © ابها

الفصل الثالث

الاستدامة البيئية وتنمية وتطوير المدن الخضراء في المملكة العربية السعودية

موجز

في إطار اهتمامها بقضايا البيئة، حققت المملكة العربية السعودية تقدما ملحوظا في دعم وتعزيز الاستدامة البيئية انسجاماً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. ومع ذلك، تظل التحديات البيئية قائمة بسبب السياسات المؤسسية التي شجعت على مدى عقود على زيادة الاستهلاك المحلي لمصادر طاقة غير مستدامة مثل النفط. ولقد دفعت أنماط التنمية السائدة، المجتمع إلى الزيادة المفرطة في الإنتاج والاستهلاك، مما يتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية ويلحق الضرر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتطلب الحد من الاستهلاك المفرط إحداث تغيير ونقلة نوعية على النحو الذي يوازن ما بين الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من الإجهاد البيئي، وتعزيز النمو الاقتصادي؛ كما يوضح الفصل الثالث العلاقة التكافلية ما بين التحضر والبيئة في المملكة العربية السعودية، مع تقديم حلول للتحديات.

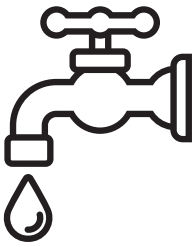

المياه:

تمثل ندرة المياه تحديًا كبيراً للمملكة، حيث يتناقص منسوب المياه الجوفية بسرعة في المملكة، فأكثر من ٥٠٪ من المياه الجوفية تأتي من طبقات صخرية رسوبية وعميقة حاملة لمياه غير متجددة، مما يقتضي ضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه لتوفير المياه وتشجيع ترشيد استخدامها، وبهذا الصدد يعد تطبيق الإدارة المتكاملة والمخططة للموارد المائية أمراً في غاية الأهمية.

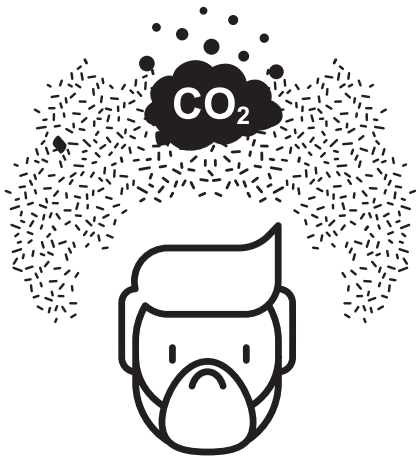

تلوث الهواء:

تعاني مدن المملكة من التلوث الهوائي بسبب أنشطة التحضر والتصنيع وارتفاع نسبة استخدام المركبات المنتجة لثاني اكسيد الكربون، حيث تعد مدينتا الرياض والجبيل أكثر مدن المملكة تلوثاً، علما بأن الجهات المعنية بشؤون البيئة تعمل حالياً على رصد التلوث الهوائي وتحديد أفضل السياسات والمعايير البيئية للحد من تلوث الهواء وتحسين جودته في المدن السعودية.

النفايات:

على غرار العديد من البلدان، تعاني المملكة العربية السعودية من زيادة نفاياتها المنزلية والصناعية، حيث يتراوح حجم النفايات التي يطرحها المواطن السعودي في المتوسط اليومي ١,٥ إلى ١,٨ كغم. وحيث يبلغ عدد سكان المملكة حوالي ٣٣ مليون نسمة، فإن المدن السعودية تطرح ما يقرب من ١٥ مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، ينتهي معظمها في مرادم النفايات. هناك عدة مبادرات جاري تنفيذها في إطار برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تتناول أهمية إعادة تدوير النفايات؛ والاستراتيجية المتكاملة لإدارة النفايات في مدينة الرياض؛ ومبادرة إعادة تدوير نفايات الطعام في المنطقة الشرقية؛ ومبادرة إدارة النفايات في مدينة الجبيل الصناعية. ويتمثل التحدي الأساسي في توسيع نطاق هذه المبادرات لزيادة معدل إعادة التدوير الوطني الحالي الذي يتراوح ما بين ١٠-١٥٪.

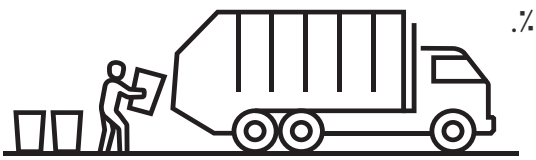

مصفاة نفط عبر الحدود مع المملكة العربية السعودية ، العقبة ، الأردن

الشكل ١٢: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية حسب القطاعات

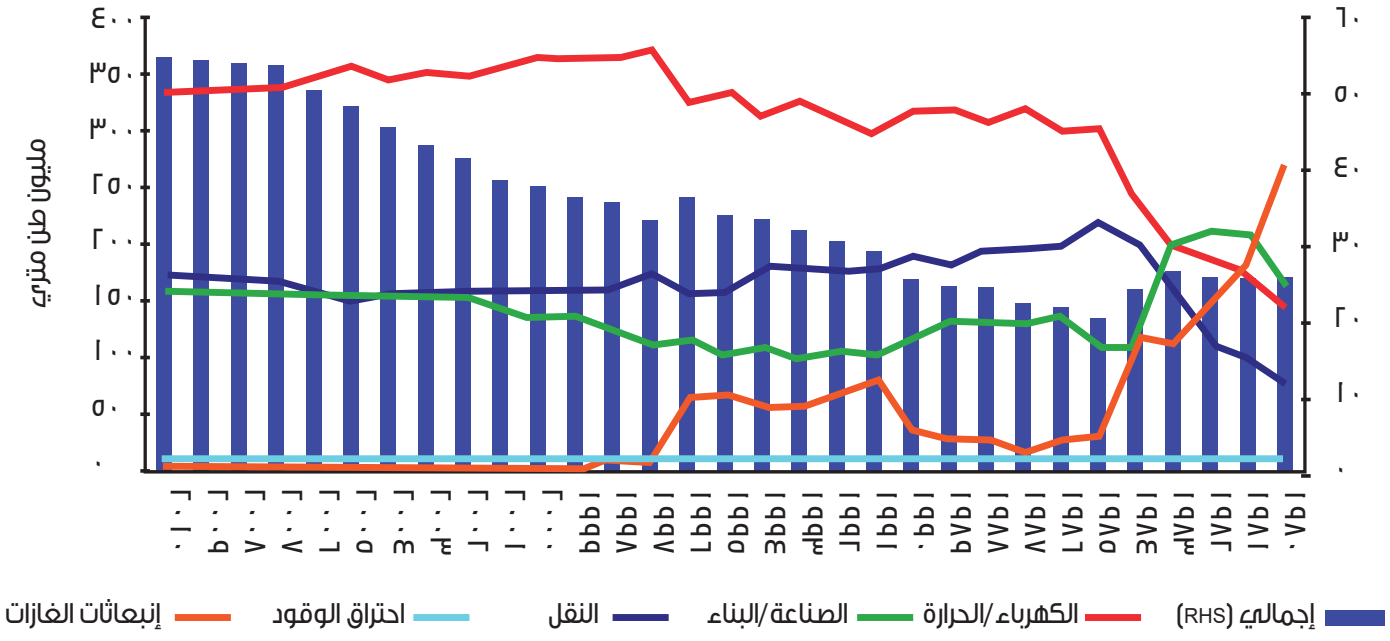

المصدر: معهد الموارد العالمية، ٢٠١١

تغير المناخ:

تتعرض المدن السعودية لتغيرات مناخية وتباينات في درجة الحرارة، حيث تعرضت بعض المدن الى فيضانات شديدة، وخاصة المدن الساحلية مثل جدة، حيث سجلت هذه المدينة فيضانات ضخمة في عام ٢٠٠٩ تعد الأكبر في تاريخ المملكة، وتعزى هذه التغيرات المناخية الى تأثر المملكة مثل غيرها من دول العالم بظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن زيادة الغازات في الغلاف الجوي، خاصة ثاني اكسيد الكربون.

الشكل ١٣: الفيضانات الضخمة في جدة، ٢٠٠٩ و ٢٠١١

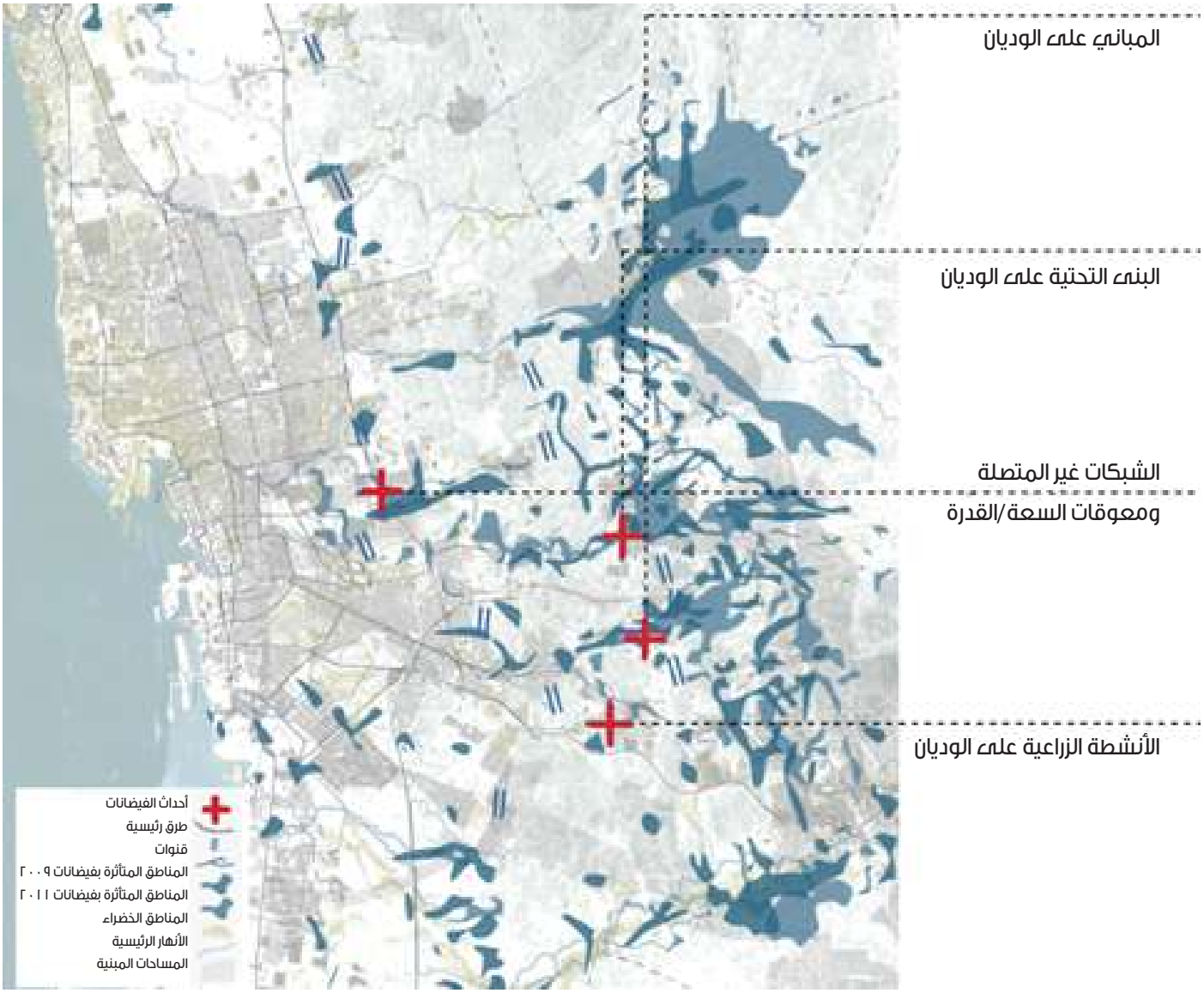

المصدر: تقرير حالة مدينة جدة، برنامج مستقبل المدن السعودية

الشكل (١٤): متوسط درجات الحرارة السنوي (٢٠٨٠-٢٠٣٠)

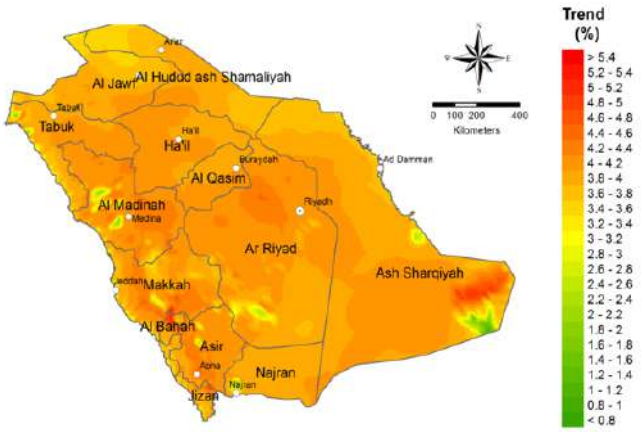

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠١٦)

الطاقة المتجددة:

يزداد الطلب على الكهرباء في المملكة العربية السعودية نتيجة لسرعة التحضّر والتصنيع المتزايد، حيث تظهر التقديرات تنامي احتياجات المملكة من الطاقة بمعدل ٨ ٪ سنوياً، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢٠ جيجاواط سنوياً. وفي الوقت الحاضر يتم توليد الطاقة بشكل رئيس من النفط الخام. وبموجب برنامج التحول الوطني، تستهدف المملكة إنتاج ٣,٤٥ جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، مما يرفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤ ٪ من إجمالي الطاقة المتولدة، كما تستهدف رؤية ٢٠٣٠ إنتاج ٩,٥ جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعادل ١٠٪ من إجمالي الطاقة المنتجة في المملكة.

التوصيات:

نـدرة الميـاه:- هنـاك حاجـة ماسـة لإدارة المـوارد المائيـة على نحو أكثر إسـتدامة وفاعلية، إلى جانب زيادة إمدادات الميـاه مـن المصـادر المتجـددة. وفي هـذا الصـدد، تحتـاج المملكـة إلى ترشـيد اسـتخدام الميـاه العذبـة المتاحـة وإعـادة تدويـر الميـاه العادمـة، والحـد مـن فاقـد الشـبكات، وتحسـين السياسـات المتعلقـة باسـتهلاك الميـاه لمنـع الاسـتخدام غـير المسـتدام لهـا.

إدارة النفايـات:- حيـث يتولـد غـاز الميثـان مـن مـرادم النفايـات، وهـو أكـثر خطـورة عـلى البيئـة والسـكان مـن غـاز ثـاني أكسـيد الكربـون، لهـذا يـوصى بالاسـتثمار في الاسـتراتيجيات التـي تقلـل مـن النفايـات، حيـث تسـعى المملكـة إلى تطبيـق سياسـة «صفـر نفايـات». وتشـمل هـذه الاسـتراتيجيات تحسـين أسـاليب جمـع النفايـات والسـعي نحـو تغيـير السـلوكيات كي يتشـجع المجتمـع عـلى خفـض كميـة النفايـات وإعـادة تدويرهـا للحـد مـن إنشـاء المزيـد مـن مـرادم النفايـات؛ وتنفيـذ قوانـين صارمـة بشـأن إدارة النفايـات عـلاوة عـلى ذلـك، يمكـن اسـتخدام النفايـات البلديـة في توليـد الطاقـة.

والمناطـق السـكنية والمجمعـات الصناعيـة ومحطـات التحليـة والموانـئ وغيرهـا مـن عنـاصر البنيـة التحتيـة. كـما ينبغـي أن يكـون هنـاك مزيـد مـن التركيـز لتأهيـل المسـطحات المائيـة مـن خـلال تقييـم المخاطـر البيئيـة البحريـة، ودعـم وتعزيـز مرونـة وجهوزيـة المـدن تمشـيا مـع «إطـار سـينداي» للتخفيـف مـن مخاطـر الكـوارث، وإدمـاج عمليـات التكيـف القطاعـي للتغـيرات المناخيـة في البيئـات الحضريـة خاصـة فيـما يتعلـق بالصحـة والبنيـة التحتيـة والنقـل والطاقـة.

ولتلبيـة متطلبـات الطاقـة دون اسـتخدام النفـط الخـام، ينبغـي الاسـتفادة مـن إمكانـات المملكـة الهائلـة في مجـال الطاقـة المتجـددة، وخاصـة الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح. وإنشـاء المـدن الذكيـة مـن خـلال الاسـتثمارات في الطاقـة المتجـددة وتكنولوجيـا تقليـل انبعاثـات الكربـون وتقنيـات البنـاء الأخـضر المتطـورة.

وانسـجاماً مـع رؤيـة ٢٠٣٠، تكثـف المملكـة العربيـة السـعودية جهودهـا لمراقبـة وتأمين جـودة الهـواء بتطبيـق اللائحـة التنفيذيـة لنظـام البيئـة العـام وتطويـر المعايـير البيئيـة والمبـادىء التوجيهيـة لتحسـين جـودة الهـواء. ومـن أمثلـة ذلـك أنشـطة الهيئـة العامـة للأرصـاد وحمايـة البيئـة التـي تفـرض قيـوداً ملزمـة عـلى جـودة الهـواء في مختلـف الأنشـطة الصناعيـة، وموائمـة مسـتويات التلـوث مع المعايـير الدوليـة. وللحـد مـن تلـوث الهـواء في المـدن، تسـتدعي الحاجـة التوسـع في تركيـب وتشـغيل محطـات مراقبـة جـودة الهـواء وتحديـد مصـادر الانبعاثـات عـلى المسـتوى الوطنـي، بالإضافـة إلى ربـط البيانـات المختلفـة لجـودة الهـواء وتحديـد مصـادر انبعـاث الغـازات والتنسـيق فيـما بينهـا عـن طريـق وضعهـا في قاعـدة البيانـات المركزيـة، وإجـراء مسـوحات دوريـة لجـودة الهـواء المحيـط.

نظـراً لتعـرض مـدن المملكـة المتزايـد للأخطـار الناجمـة عـن التغـير المناخـي، فقـد صادقـت المملكـة العربيـة السـعودية عـلى بروتوكـول كيوتـو ضمـن اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ في عـام ٢٠١٦ حيـث أدرجـت ضمـن مسـاهمة المملكـة الوطنيـة المحـددة في إطـار الاتفاقيـة، للحـد مـن انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري، مجموعـة مـن التدابـير والسياسـات لتطويـر وتنفيـذ مخططـات الإدارة المتكاملـة للمناطـق السـاحلية التـي مـن شـأنها حمايـة الطـرق السـاحلية

ملعب في رحيمة ، المملكة العربية السعودية © Shutterstock

الفصل الرابع

ديناميكيات الاقتصاد الحضري

موجز

يتركز الاقتصاد الحضري في المملكة العربية السعودية في أربعة مراكز حضرية كبرى هي: الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والدمام. حيث تمثل المناطق الثلاثة التي تقع فيها هذه المدن ما يقارب ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي للبلاد: منطقة الرياض (٢٩ ٪) والمنطقة الشرقية (٢٤ ٪) ومنطقة مكة (٢٠,٨ ٪). كما تحتوي هذه المدن الأربعة مجتمعة على أكثر من نصف العمالة الوطنية: الرياض (٣٤,٩٪)، جدة (١٦,٩ ٪)، الدمام (١٤,٨٪).

الشكل ١٥ : مساهمة الناتج المحلي للمناطق في إجمالي الناتج الوطني، ٢٠١٢م

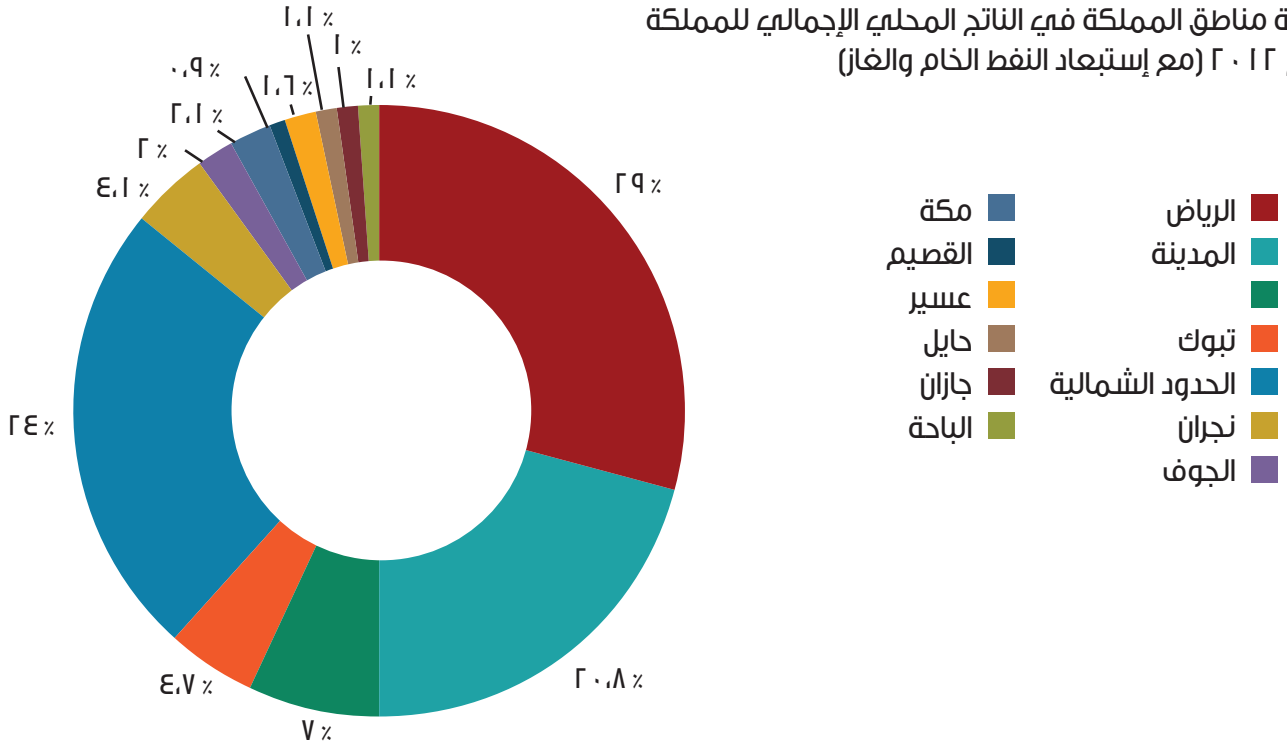

المصدر: تقرير حالة المدن، برنامج مستقبل المدن السعودية

وبدراسة الشكل العمراني والحضري في ١٧ مدينة، نجد أن ثلاث أرباع التمويل الحكومي للصناعات الإنتاجية قد تم تخصيصه لكل من الرياض (٣٦ ٪) وجدة (٢٩ ٪) والدمام (٢١ ٪). فالرياض، على سبيل المثال، هي موطن لنحو نصف (٤٦ ٪) الصناعات الإنتاجية على مستوى المدن الحضرية ونحو ثلث (٣٤ ٪) الصناعات الإنتاجية على مستوى المملكة، وهو ما يمثل ٤٢ ٪ من الوظائف في مجال الصناعات الإنتاجية على مستوى المدن الحضرية و ٣٠ ٪ على مستوى المملكة. (انظر الشكل «١٧»).

الشكل ١٦: المساهمة الاقتصادية للمناطق في إجمالي الناتج المحلي (باستثناء قطاع النفط والغاز)، ٢٠١٢

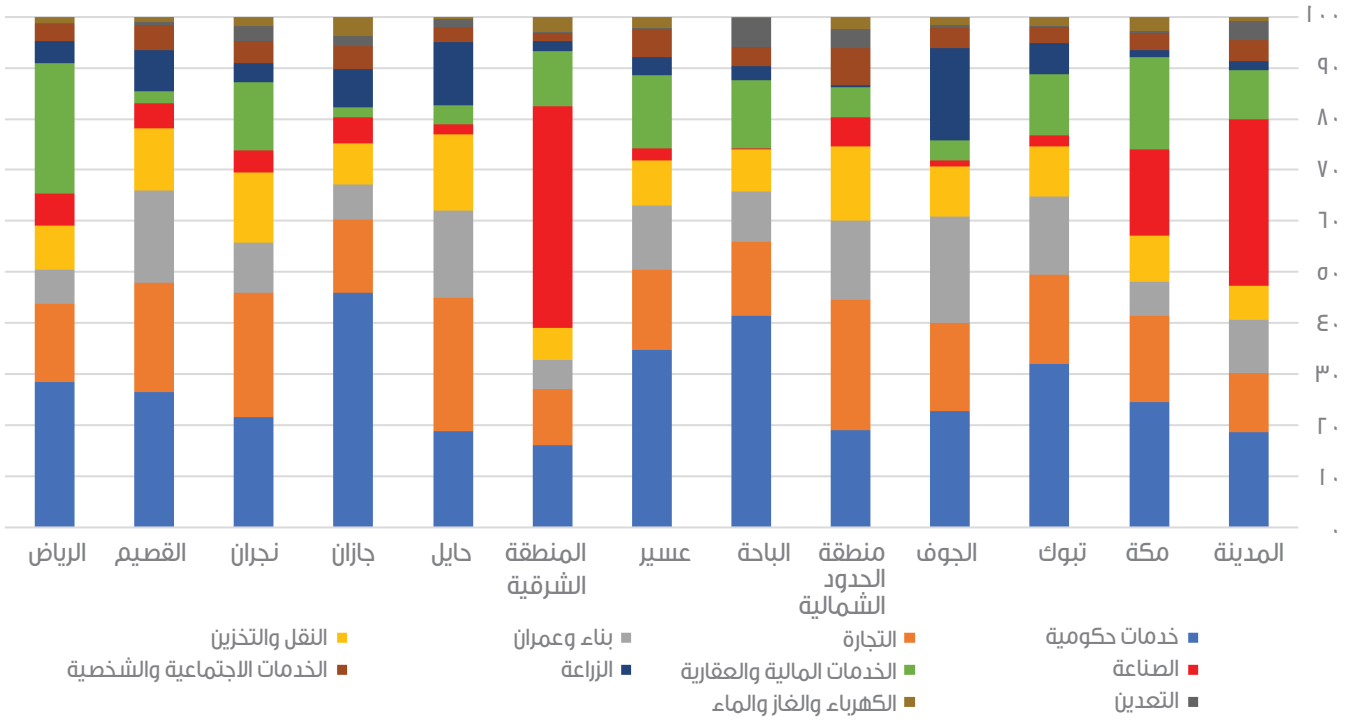

المصدر: تقرير حالة المدن، برنامج مستقبل المدن السعودية

الشكل ١٧: عدد الصناعات الإنتاجية في ١٧ مدينة سعودية

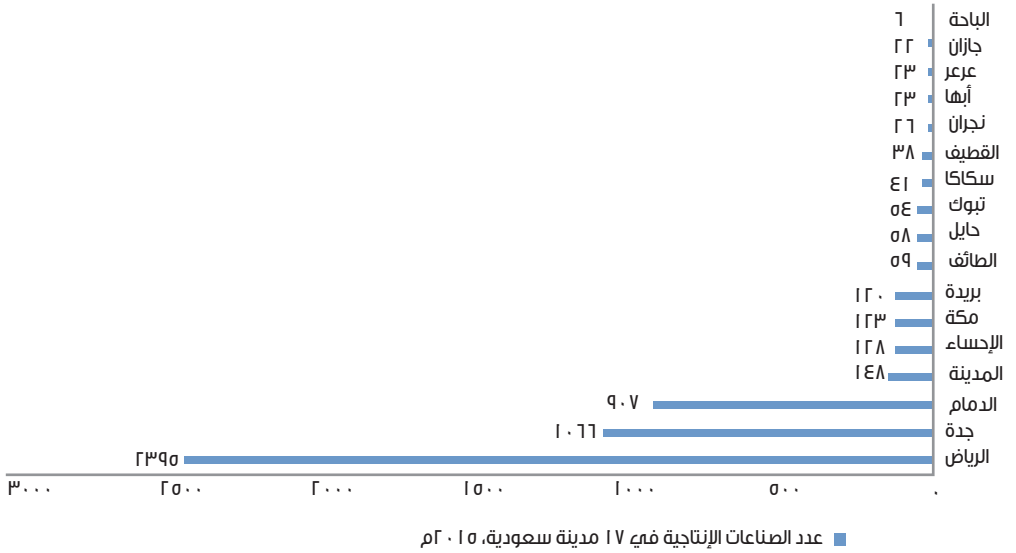

المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، ٢٠١٦م

الشكل ١٨: التمويل الحكومي للصناعات الإنتاجية في ١٧ مدينة سعودية، ٢٠١٥ (× مليون ريال)

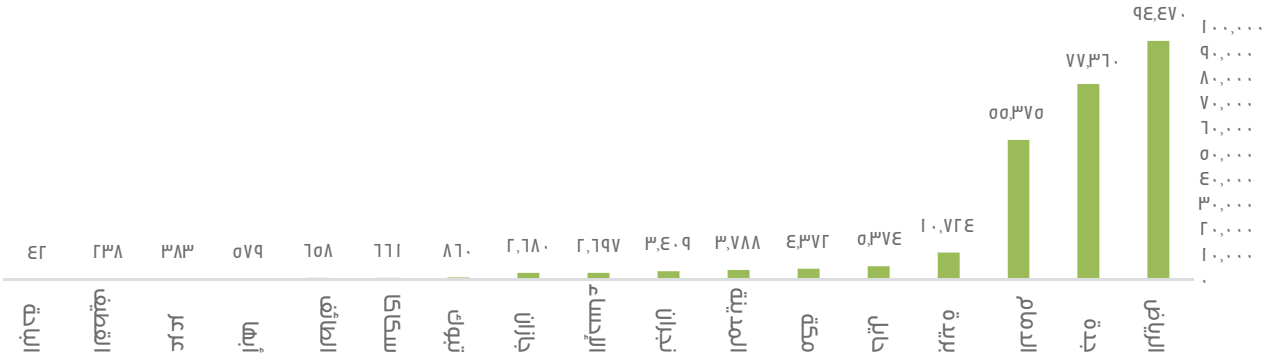

المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، ٢٠١٦م

تتميز المملكة، في الوقت الحالي، بمعدلات مشاركة منخفضة في القوى العاملة (٥٦ ٪ فقط من السكان في سن العمل ناشطون اقتصادياً)، ومعدل بطالة أعلى نسبياً بين المواطنين السعوديين (١٢ ٪)، كما إن نسبة المشاركة الحالية للمرأة السعودية في إجمالي قوة العمل هي ١٧ ٪، وهو أدنى من النسبة المستهدفة في برنامج التحول الوطني وهي تحقيق نسبة ٢٤ ٪ بحلول ٢٠٣٠م. وعلى الرغم من أن الشباب يمثلون نصف إجمالي عدد السكان في المملكة، إلا أن نسبة مشاركتهم هي١٧ ٪ في القوة العاملة، مما يدل على وجود فرص واضحة لتحسين الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، هناك تفاوت كبير بين متوسط الدخل في القطاع العام والخاص في جميع المدن، فما يحصل عليه موظفو القطاع العام في المتوسط يقارب ستة أضعاف ما يحصل عليه موظفو القطاع الخاص، كما إن الاستقرار الذي يصاحب وظائف القطاع العام يجعلها الخيار المفضل للشباب في المناطق الحضرية.

الإطار ١: زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد

تسعى رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى تعزيز مكانة المرأة كعنصر منتج على جميع المستويات، حيث وضعت ضمن أهدافها زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وبناءً على ذلك تم تعيين العديد من النساء في المناصب العليا في القطاع الخاص. وأحد أشكال التقدم المحرز هو الارتفاع المضطرد في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث بلغت ١٢ ٪ في عام ٢٠٠٩م و ومتوقع لها أن تصل إلى ٢٥ ٪ بحلول ٢٠٣٠، كما تقترب المملكة العربية السعودية من تحقيق هدفها المتمثل في المساواة بين الجنسين في الأجور. ومن بين الإنجازات التي تحققت والمستهدفات الأخرى:

- السماح للمرأة بمزاولة التجارة دون موافقة ولي الأمر
- ضمان أن تمثل النساء ٢٠ ٪ من استثمارات القطاع الخاص في عام ٢٠١٧
- إصدار ١٢٧,٠٠٠ سجل تجاري جديد للنساء في عام ٢٠١٧
- توفير ٤٥٠,٠٠٠ فرصة عمل للنساء

المصدر: المملكة العربية السعودية (٢٠١٨)، «نحو غدٍ مستدام للمملكة العربية السعودية»: تقرير المملكة الطوعي الأول حول التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، ١٤٣٩/٢٠١٨

الشكل ١٩: متوسط الرواتب في بعض المدن والمناطق المختارة، ٢٠١٦

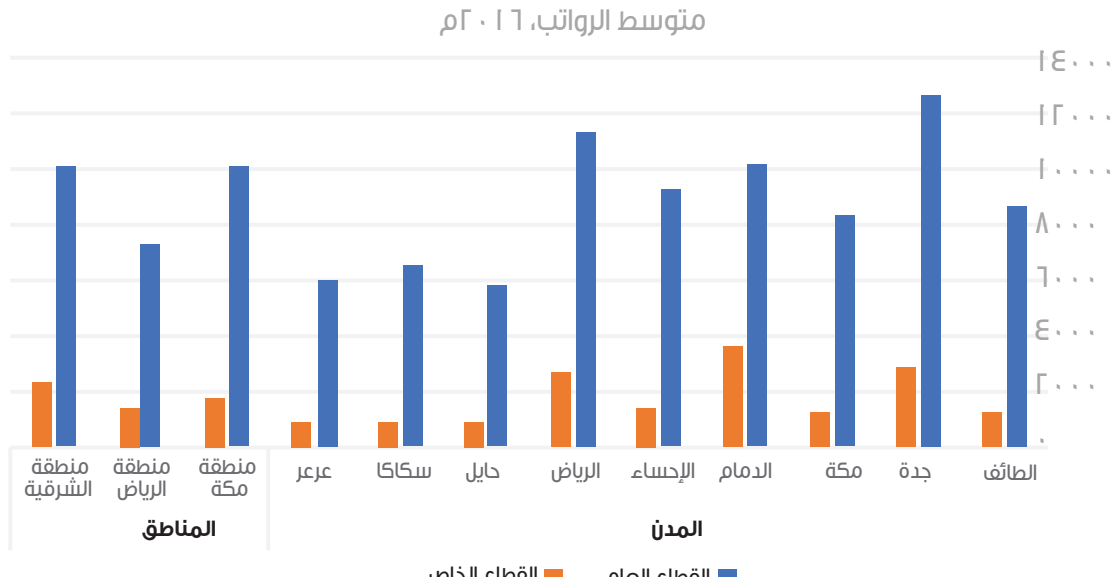

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (٢٠١٦)

تعتمد المملكة العربية السعودية على العمالة الوافدة في بعض المهن بسبب النقص الحاد في المهارات بين المواطنين في هذه المهن. علاوة على ذلك، يفضل العديد من أرباب العمل في القطاع الخاص توظيف العمالة الوافدة ألأقل تكلفة مقارنة بتكلفة العمالة السعودية حيث يشكل الوافدون أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة. وتشمل المدن التي إحتوت على أعلى نسبة للوافدين كل من جدة (٥٢ ٪ من السكان) ومكة (٤٧ ٪) والرياض (٤٢ ٪) والدمام (٤١ ٪). ومن المرجح أن يستمر الاعتماد على العمالة الوافدة في معظم المدن، خاصة مع الخطط والبرامج التنفيذية الطموحة الحالية في رؤية المملكة ٢٠٣٠. يشكل تمويل أنشطة التنمية الحضرية تحديا كبيرا للمدن، إذ لا تزال تعتمد إلى حد كبير على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، حيث يعكس النظام المالي الحالي المستوى العالي لمركزية الإدارة، والذي تمت مناقشته في القسم التالي. وفي المتوسط، تشكل التحويلات المركزية أكثر من ثلاثة أرباع الميزانية الحكومية المخصصة لشئون الإدارة المحلية. وقد سجلت أعلى نسبة للإيرادات من المصادر المحلية الخاصة في مدينة جدة (٣٦ ٪) وأدناها في نجران (٦ ٪) (الشكل ٢٠).

الشكل (٢٠): الإيرادات المباشرة كنسبة من إجمالي ميزانيات الأمانات والبلديات

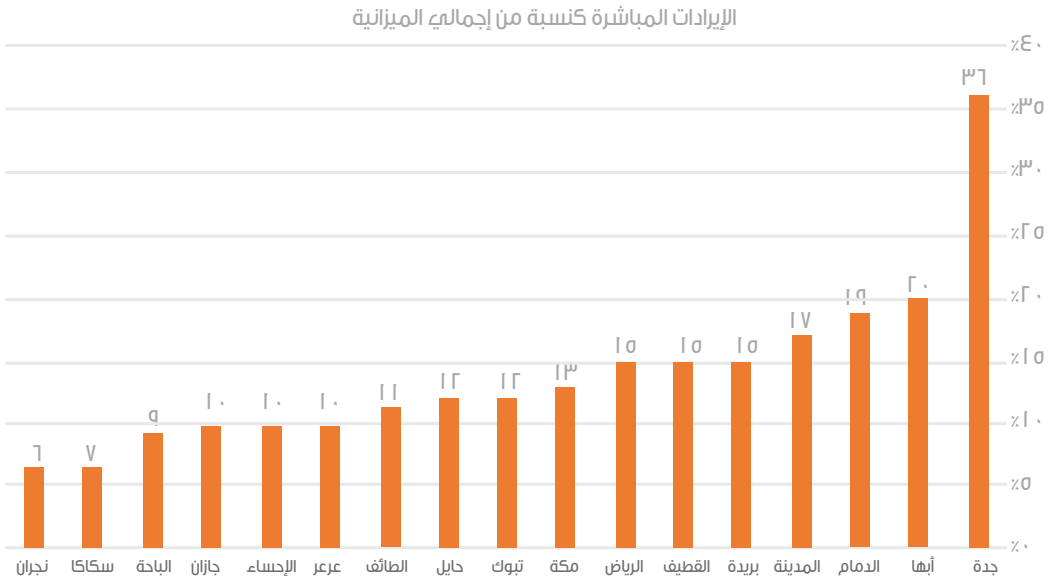

المصدر: وزارة المالية، ٢٠١٥/٢٠١٦

إن المعدل المرتفع لحجم الأسر السعودية، وتزايد العمالة الوافدة، ووجود «الأراضي البيضاء» غير المطورة، وكذلك معدل نمو أنشطة القطاع الخاص في المدن يتجاوز، إلى حد ما، معدل توفير المساكن، مما ساهم في حدوث نقص في السكن الميسر في المناطق الحضرية. كما أدت ديناميكيات سوق الإسكان في المناطق الحضرية إلى اختلال التوازن، ويتجلى ذلك في تقسيم سوق الإسكان السعودي الذي يعاني من نقص في مساكن أسر الدخل المتوسط والمنخفض، وفائض في المساكن الفاخرة في نفس الوقت.

التوصيات:

القدرات الإنتاجية :- يرتكز تحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة لرؤية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ على دعم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتعزيز الدور الاقتصادي للمدن المتوسطة والصغيرة. مع أهمية الاستمرار في تعزيز الكفاءة الوظيفية للمدن الرئيسة، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمنظومة الحضرية ككل عن طريق حفز الاستثمار الخاص خارج المدن الرئيسة؛ وفي حقيقة الأمر، فإن الهجرات الحضرية المستقبلية إلى هذه المدن سوف تستمر ما لم يتم بذل جهد كبير لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للمدن المتوسط والصغيرة أو تحويل فرص العمل الناشئة حديثًا صوب أقطاب نمو جديدة. لذلك، يتطلب تصحيح اختلالات التوازن الاقتصادي هنا إعادة النظر في أولويات الاستثمار العام الوطنية لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للمدن الثانوية وهذا يستدعي مواءمة البنية التحتية الاقتصادية وغيرها من البنى التحتية الاستراتيجية عبر المدن داخل المملكة لضمان تحسين الإنتاجية وتدفقات الاستثمار وخلق فرص العمل.

وحتى مع استمرار المملكة في إعادة هيكلة المدن الاقتصادية وإنشاء مناطق إقتصادية خاصة، فإن نجاح استراتيجيتها الحالية للتنويع الاقتصادي سيعتمد على قدرتها على زيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية وكذلك انتاجية مدنها كمحركات للاقتصاد، كما إن مستوى المشاركة العالية في سوق العمل تعتبر ضرورية لتخفيف الأعباء المالية المرتبطة بدعم الرفاه الاجتماعي، وتخفيف عواقب البطالة طويلة الأجل، وتعزيز الشمول الاجتماعي. والمملكة، في سعيها لتحقيق «السعودة»، تحتاج إلى إزالة التناقضات القائمة بين المهارات والتوقعات، خاصة بين أوساط مجموعات الشباب السعوديين الذين يدخلون سوق العمل واحتياجات ومتطلبات أرباب العمل في القطاع الخاص.

الشكل ٢١ : محاور تنمية وأدوار وظيفية للمدن مقترحة في الهيكل العمراني على مستوى المملكة

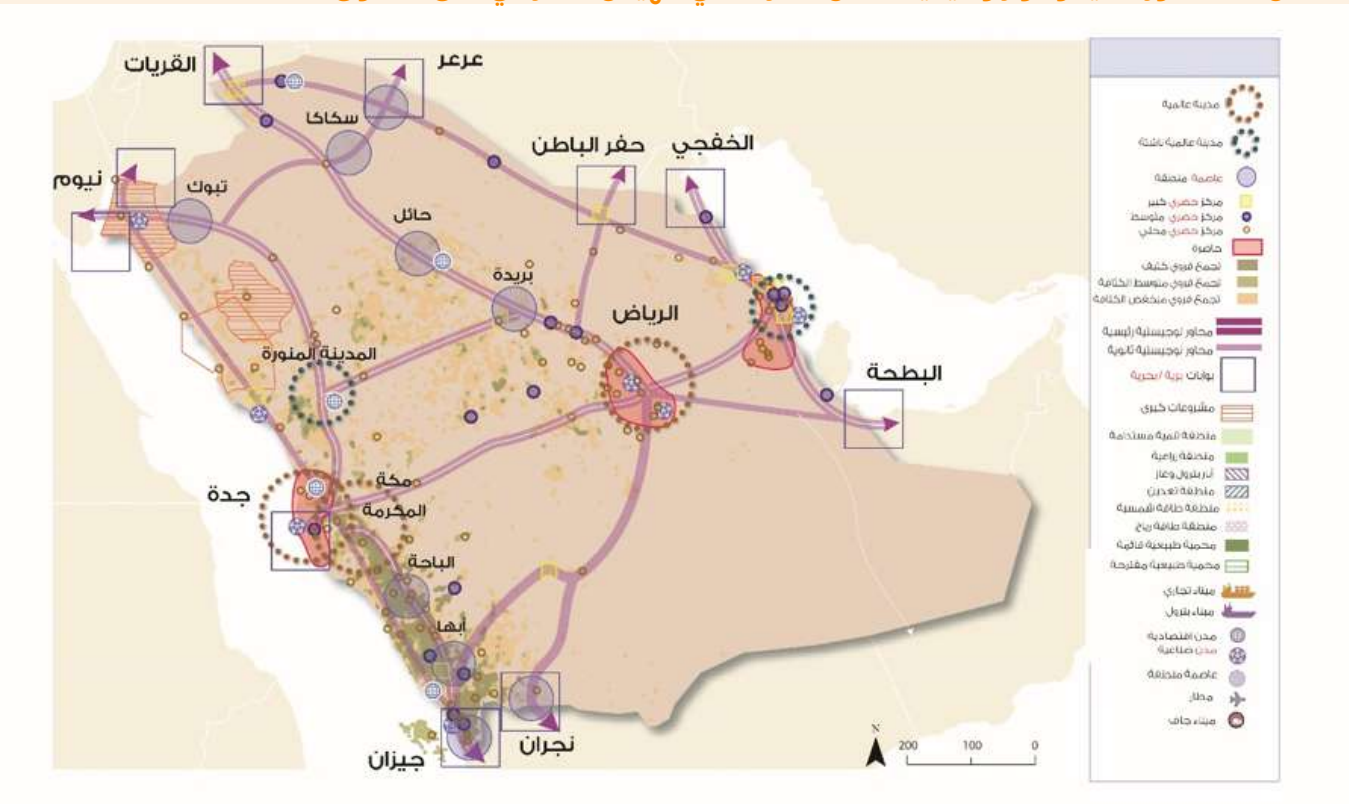

المصدر: المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨، المضي قدماً: الاستراتيجية العمرانية الوطنية ٢٠٣٠ - الورقة الخضراء، الرياض

التمويل البلدي:-

تتطلب الوتيرة السريعة للنمو الحضري في المملكة آليات تمويل متكاملة ومبتكرة من جانب المدن لتلبية الطلب على البنية التحتية والخدمات العامة، ويشمل ذلك فرض مجموعة من الرسوم والضرائب (مثل رسوم التحسين ورسوم الازدحام)، وكذلك تنفيذ آليات خاصة قائمة على التنمية (مثل رسوم الزيادة في نسبة مسطح الأدوار، ورسوم مرافق وخدمات، ونقل حقوق التنمية)، ومن الضروري أيضا العمل بالشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية.

الإسكان:-

ينبغي ألا ينظر إلى الإسكان على أنه مجرد نشاط هامشي، بل قوة مركزية في التنمية الاقتصادية السليمة، ومن الضروري ربط الآثار الاقتصادية للاستثمارات في قطاع الإسكان الحضري بالأهداف والغايات الخاصة بالاقتصاد الكلي للمملكة، حيث يضمن هذا الربط على الأقل مواكبة الإسكان للقرارات الناجمة عن سياسات الاقتصاد الكلي و أنشطة القطاع الخاص في المناطق الحضرية، وهذا مهم في التقليل من النقص في الإسكان الميسر والبنى التحتية لكافة الشرائح السكانية في المجتمع الحضري، كما ينبغي الاستمرار في تنفيذ السياسات الحكومية التحفيزية لخدمة قطاع الاسكان كتنويع مصادر التمويل العقاري وتسهيل منح قروض الرهن العقاري وتبسيط إجراءاتها وتوضيح آليات تمويلها.

الإطار ٢: دعم وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية من خلال المدن الاقتصادية والمشاريع الكبرى

• **المدن الاقتصادية** هي مشروعات تنموية يتم تنفيذها في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ للتنويع الإقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط وتوليد فرص العمل للجميع وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. توفر هذه المدن فرصًا كبيرة لزيادة الاستثمارات في قطاعات جديدة مثل التقنيات الحديثة والأنشطة الترفيهية والسياحية التي من شأنها زيادة تنافسية المملكة.

يتم تطوير هذه المدن من قبل القطاع الخاص بدعم من الحكومة، كما يتم تخطيطها وفق مبادئ «المدن الذكية» والتنمية المستدامة، وتمهد الطريق نحوالاقتصاد الأخضر. ولأنها حديثة، فمن المتوقع أن تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة والمتزايدة في المملكة؛ على سبيل المثال، تنمية اقتصاد المعرفة، الذي من شأنه أن يعزّز الإنتاجية والقدرة التنافسية في المملكة، لا سيما في تزويد الشباب السعودي بالمهارات المهنية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية في المملكة.

• **مدينة الملك عبد الله الاقتصادية:-** تقع على ساحل البحر الأحمر، شمال جدة حيث تركز المدينة على الميناء والخدمات اللوجستية (مركز الخدمات اللوجستية)، والصناعات الخفيفة، والخدمات، وتمتد على مساحة ١٦٨ مليون م٢، ويبلغ حجم الاستثمار المقدر فيها ٢٧ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تستوعب ٢ مليون نسمة وتوفر مليون فرصة عمل.

مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية:- تقع في منطقة حائل على تقاطعات طرق التجارة والنقل في منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر المدينة مشروعاً متعدد الاستخدامات يتمثل محوره الاقتصادي الرئيس في الخدمات اللوجستية (مراكز النقل والخدمات اللوجستية)، والأعمال الزراعية، والمعادن، ومواد البناء وتغطي مساحة ١٥٦ مليون م٢، ويبلغ حجم استثماراتها ٨ مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن توفر ٥٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة وإستيعاب ٨٠٠٠٠ نسمة.

• **مدينة المعرفة الاقتصادية:-** تقع في المدينة المنورة، وترتبط بكل من مكة المكرمة وجدة عبر قطار الحرمين السريع، و تركز على الصناعات والخدمات القائمة على المعرفة، وتبلغ مساحتها ٤,٨ مليون م٢، وحجم الاستثمار فيها ٧ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن توفر ٢٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة، وإستيعاب ٢٠٠٠٠ نسمة.

• **مدينة جازان الاقتصادية:-** تقع على ساحل البحر الأحمر في المنطقة الجنوبية الغربية للمملكة. وتركز على الصناعات الثقيلة، والزراعية، والطاقة، والصناعات كثيفة العمالة. وتبلغ مساحتها ١٠٠ مليون متر مربع، ويقدر حجم الاستثمار فيها بنحو ٢٧ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن توفر ٥٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة وتستوعب ٢٥٠٠٠٠ نسمة.

• **مركز الملك عبدالله المالي:-** يقع شمال الرياض على مساحة ١,٦ مليون متر مربع، ويبلغ حجم الاستثمارات المقدرة فيه

١٠ مليار دولار أمريكي.

• **مدينة الفيصلية:-** تقع في الجزء الغربي من مكة المكرمة، ومن المتوقع أن توفر مدينة الفيصلية مليون فرصة عمل في قطاعات مختلفة في الصحة والتعليم والتكنولوجيا والخدمات ويغطي المشروع مساحة ٢٤٥٠ كم٢.

• **مدينة نيوم:-** تقع في منطقة تبوك، وهي مدينة عالمية، ومن المتوقع أن تشغل مساحة ٢٦٥٠٠ كم٢ وتبلغ الاستثمارات المقدرة فيها ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصبح المدينة موقعا تجارياً رئيساً في الشرق الأوسط.

• **مشروع القديّة:-** يقع على بعد ٤٠ كم من وسط مدينة الرياض، ومن المتوقع أن تكون أكبر مدينة ترفيهية في العالم، تلبي الاحتياجات الترفيهية والاجتماعية والثقافية للجيل الحالي والقادم في المملكة. ويشغل المشروع مساحة ٣٣٤ كم٢.

مكة المكرمة © Shutterstock

الفصل الخامس

إدارة التحول الحضري في المملكة العربية السعودية: دور الحوكمة الحضرية

موجز

يكشف تقييم هيكل الحوكمة في المملكة العربية السعودية عن سمات معينة قد تؤثر في مسيرة التنمية الحضرية المستدامة والشاملة. وقد تم مناقشة ذلك في إطار الجوانب الخمسة الرئيسة للحوكمة الحضرية وهي (الهياكل المؤسسية؛ الإطار القانوني؛ منظومة التخطيط ؛ المالية؛ الكوادر البلدية والإدارة المحلية)، كما تعتبر المشاركة العامة، وهي عنصر آخرهم في الحوكمة، قضية شاملة متداخلة ينبغي دمجها في جميع جوانب الحوكمة.

هناك مركزية فيما يتعلق بصياغة السياسات وتخطيط وإدارة التنمية (انظر الشكل ٢ . المتعلق بهيكل الحوكمة) تفضي إلى نوع من البيروقراطية غير الضرورية تنعكس في طول قنوات الاتصال ومراحل صنع القرار مما يحد من القدرة على الإستجابة السريعة لقضايا التنمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات وتطلعات المجتمع . ولوحظ أيضاً أن إنشاء هيئات حكومية متعددة لإدارة الأنشطة الإنمائية يؤدي إلى توزيع المسؤوليات على نحو غير محدد بين مختلف مستويات الحكومة، مما يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات والسياسات التي قد تتعارض مع بعضها البعض بدلاً من أن تكمل بعضها بعضا.

الجدول (2): مسؤولية التخطيط حسب الوزارات الرئيسة وهيئات تطوير المناطق والمدن

الوزارة / الهيئة	نطاق المسؤولية
وزارة الاقتصاد والتخطيط	● الاشراف على تنفيذ رؤية المملكة 2030
وزارة الداخلية	● تشرف على المحافظات مع التركيز على تحقيق الأمن والاستقرار في كافة أنحاءلمملكة
وزارة الشؤون البلدية والقروية	● إعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية ● تخطيط المناطق والمحافظات والمراكز ● إعداد أنظمة ولوائح التخطيط العمراني ● توفير الخدمات البلدية ● إدارة الأراضي
وزارة الإسكان	● إعداد استراتيجيات الإسكان ● إدارة القروض بدون فائدة
هيئات تطوير المناطق والمدن	● إعداد واعتماد المخططات الإستراتيجية للمناطق ● الإشراف على المشاريع الإستراتيجية ● مشاريع التجديد الحضري للمدن الداخلية والمناطق التاريخية ● إعداد إشتراطات ولوائح استخدامات الأراضي ● مراجعة واعتماد المخططات/ تقسيمات الأراضي

لقد كشفت عملية تقييم منظومة التخطيط الحالية ومجموعة القواعد واللوائح والتعليمات المعمول بها فيما يخص التخطيط الحضري عن أوجه قصور ونقص تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية. وأدى عدم توافر إطار تشريعي عمراني شامل ومتكامل، وسابقات نظامية لحوكمة أنشطة التخطيط الحضري إلى عدم اليقين تجاه نطاق ومحتوى القواعد واللوائح الحالية مما أدى للتباين والاختلاف في تطبيق البلديات لها داخل المدن (انظر الشكلين ٢٣ و٢٤).

الشكل ٢٣: حجم الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالمحاور الرئيسة لتشريعات التخطيط الحضري

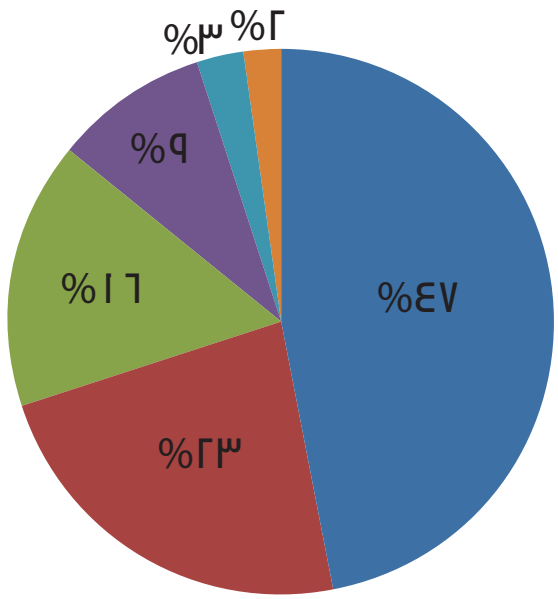

المصدر: برنامج مستقبل المدن السعودية

يصل حجم مجموعة الانظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها حاليا في مجال التخطيط الحضري إلى أكثر من ٥٠٠ لائحة معظمها يصدر في هيئة « تعاميم» ليست لها قوة ملزمة تحول دون مخالفتها.

يعتمد الهيكل الحالي لحوكمة منظومة التخطيط الحضري على التسلسل الهرمي التقليدي لخطط التنمية الحضرية بمختلف مستوياتها ، وهو تسلسل غير فعال بشكل عام بسبب عدم الترابط الواضح أوالمساءلة المتبادلة أو التنسيق الكافي بين المستويات التخطيطية الوطنية والاقليمية والمحلية، إضافة لتحديات أخرى تتمثل في تجاوز العديد من الجهات ممن لديها السلطة أو القدرة لهذا لتسلسل الهرمي وتقديمها مبادرات متناقضة، وفي غموض طبيعة ومحتوى ووظيفة الخطط على اختلاف مستوياتها، وفي ضعف القدرات المؤسسية والاستجابة النسبية للاحتياجات المحلية بحيث يتعذرعليها إدارة مثل هذه المنظومة المعقدة إدارياً.

وبالنسبة لنظام التمويل فهو مركزي، حيث تقوم وزارة المالية برصد المخصصات المالية للإدارات المحلية لأغراض الإدارة والتطوير للأمانات وفق بنود الميزانية السنوية، وقد تأثرت هذه الميزانيات بانخفاض أسعار النفط، مما أثر في بعض مشاريع البنية التحتية.

الشكل ٢٤ : أوجه القصور في الأنظمة واللوائح الحالية للتخطيط الحضري (من وجهة نظر الأمانات)

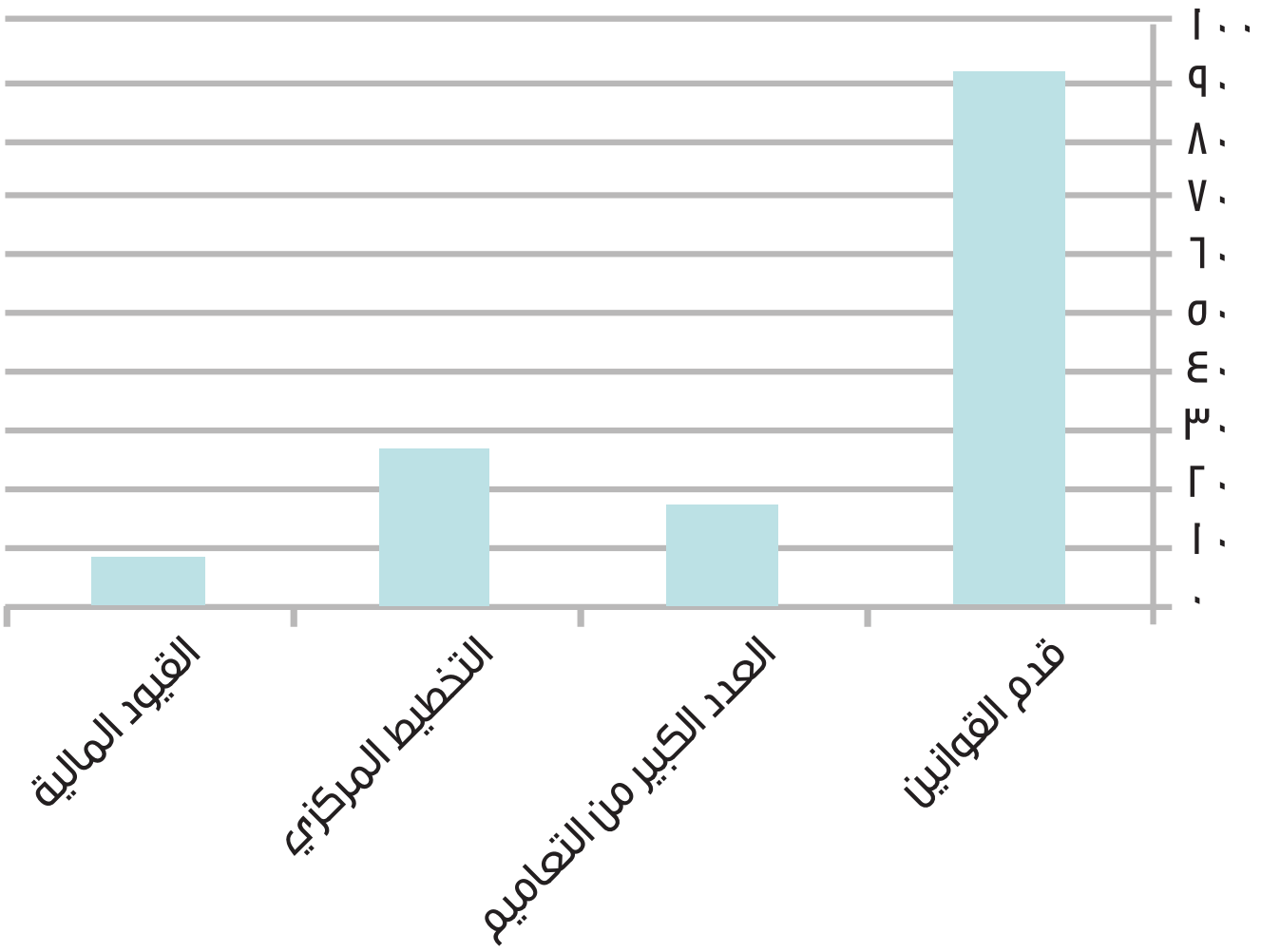

المصدر: برنامج مستقبل المدن السعودية

التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في ورشة «إطار التشريع العمراني»

- اعتماد المخططات العامة للمدن والمناطق على أنظمة ولوائح وتعليمات قديمة غير مواكبة للتطورات والمستجدات
- قواعد وأحكام متناثرة وغير مترابطة في مجموعها يتعذر الوصول إليها.
- عدم تطبيق اللامركزية في وظائف التخطيط
- ضعف مستويات التنسيق وتداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات والسلطات
- القيود المالية
- المشاركة العامة ومشاركة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط تتناول وتعالج قضايا وأمور منفردة لا تؤثر في المخطط

التوصيات:

الهياكل المؤسسية:- هناك حاجة لتطبيق اللامركزية لتسهيل الحلول المستقلة والمبتكرة للمشاكل الاجتماعية والحضرية في مستوى الإدارات المحلية، على أن يتبع ذلك نقل للسلطة والصلاحيات والوظائف من الإدارة المركزية إلى الادارة المحلية وكذلك اللامركزية المالية لتمكين الإدارات المحلية من زيادة إيراداتها، وإجراء تحسينات في الهياكل للتنسيق الأفقي والرأسي لضمان تناغم واتساق التخطيط والتنفيذ بين المستويات المختلفة والأجهزة الحكومية، ومن المهم بنفس القدر فتح السبل أمام الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص والتطوعي والمجتمعي للمشاركة في قرارات المشاريع المتعلقة بهم .

الإطار التشريعي:- هناك حاجة إلى توحيد التشريعات الحضرية لدعم التدخل في المجال التنموي، إلى جانب مراجعة وتحديث وتطوير هذه التشريعات لتواكب التنمية الحالية وتحولاتها، على أن يتبع ذلك إعادة النظر في عملية صياغة التشريعات للحد من عدد الجهات المشاركة. ونشير هنا إلى أن التشريعات لذاتها لا تضمن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، إذ لا بد لهذه التشريعات أن تكون فعّالة من الناحية الوظيفية، أي دقيقة في تحقيق النتائج المقصودة منها، واضحة ومتّسقة وسهلة الفهم. كما يحتاج الإطار التشريعي إلى الحفاظ على طريقة مقبولة للمشاركة العامة في صنع القرار لتعزيز المساواة والشمول الاجتماعي. وتعتبر المبادرة الحالية لنظام التخطيط العمراني الوطني وهي جزء من برنامج التحول الوطني خطوة رئيسة نحو تحقيق هذه التوصية.

منظومة التخطيط الحضري:- ينبغي مراجعة إطار الحوكمة لجهة تطبيق اللامركزية كي يتسنى وضع احتياجات المجتمعات المحلية في دائرة الاهتمام تماشياً مع الأجندة الحضرية الجديدة التي تقترح بأن تتولى الإدارات المحلية عمليات التصميم والتخطيط الحضري والإقليمي، مع ضرورة تنفيذ عمليات التخطيط التشاركي، ووضع استراتيجيات واضحة لتعزيز التنسيق الأفقي والرأسي في إدارة العمل التنموي. وكذلك تحسين الخبرات الإقليمية والمحلية و رصد الأداء باستخدام مؤشرات قياس الأداء لتقييم مستوى الإنجاز في مشاريع التخطيط الإقليمي والحضري.
المالية:- تعتبر اللامركزية المالية ضرورية لدعم وتمكين آليات تمويل مبتكرة (وردت في القسم السابق)، وتحسين الكفاءة، وزيادة التنافسية، وتحفيز النمو الاقتصادي.

كوادر البلديات والإدارة المحلية:- هناك حاجة لتعزيز صلاحيات البلديات للاضطلاع بمهام الإدارة المحلية ورصدها الأداء فيها وتمكينها من توليد مصادر تمويل مستقلة. وهذا يشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف إشراك الجهات الاقتصادية الفاعلة والهامة لتوليد المزيد من فرص العمل وتعزيزالازدهار الاقتصادي لمدن المملكة.

جدة © Shutterstock

الفصل السادس

تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة في المملكة العربية السعودية

موجز

يوضح الفصل السادس كيف يمكن للأجندة الحضرية الجديدة والمكونات الحضرية لأهداف التنمية المستدامة أن تدعم جهود المملكة العربية السعودية من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال إطار تنفيذي مكرس للسياسات الحضرية الوطنية، وللهيكل المؤسسي، واللوائح والحوكمة؛ وللتخطيط الحضري والإقليمي؛ وللاقتصاد الحضري والتمويل البلدي؛ والتنفيذ المحلي من خلال تنمية الاراضي البيضاء والتكثيف الحضري داخل المدن.

وقد شاركت المملكة العربية السعودية في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي عقدته الأمم المتحدة خلال الفترة من ٩ إلى ١٩ يوليو ٢٠١٨ في مدينة نيويورك، وقدّمت تقريرها الطوعي الأول حول تجربتها في مواءمة ودمج أهداف التنمية المستدامة في برنامج عمل الحكومة وتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة الهامة والرئيسة، كما أظهر التقرير التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد استفاد التنفيذ المبكر للأجندة الحضرية الجديدة ٢٠٣٠ بشكل كبير من إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في أوائل عام ٢٠١٦، والتي تحدد مسارًا واضحًا لبناء المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر. لقد أظهر تقرير المراجعة الوطنية الطوعية السعودي، على نحو متكرر، وجود درجة كبيرة من التوافق بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تم دمج العديد من أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في الرؤية السعودية ومن ثم، فإن أهداف التنمية المستدامة تسهب وتتوسع في الأولويات الرئيسة لخطة التنمية الوطنية في تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المتمثلة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يسلط هذا الفصل الضوء على الجوانب الحاسمة في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، بوضعه الإسكان في صلب سياسات التنمية الحضرية لضمان الاستدامة البيئية من خلال تنمية المدن الخضراء، و»الإبتكار» المستمر في التخطيط والتصميم الحضري للتصدي للتحديات الحضرية الناشئة، كما يشير إلى بعض المبادرات التي يتعين تبنّيها لضمان التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة في المملكة العربية السعودية (انظر الإطار ٣). كما يشمل ذلك الاعتراف بالسياسات والاستراتيجيات والممارسات الفعالة التي يسرت النجاح أو التقدم نحو تحقيق الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في الأجندة الحضرية الجديدة، والاهتمام بأعمال الرصد والتقييم للسياسات القائمة على الأدلة، وتطوير القدرات ودعم وتعزيز تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة. وفي هذا السياق، ينطوي تطوير القدرات على إبراز دور مؤسسات التدريب والابتكارات التقنية في التخطيط الحضري، وتعزيزالحوكمة وبناء المؤسسات.

الإطار ٣: العناصر الضرورية للتنفيذ الناجح للأجندة الحضرية الجديدة

تعتبر الاجندة الحضرية الجديدة موجّه لجميع المستويات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يقتضي ضرورة التنسيق بين العناصر التالية لضمان التنفيذ الناجح لها:

- السياسات الحضرية الوطنية القطاعية لدعم وتعزيز نمط تنمية إقليمية فاعل.
- التشريعات واللوائح الحضرية الوطنية والمحلية لدعم التنمية الاقتصادية المحلية وإدارة النمو.
- أساليب التدخل في المجال الحضري تخطيطا وتصميمياً لتحقيق نموذج تنمية حضرية فعال ومنصف اجتماعياً.
- الإدارة المحلية التشاركية لضمان التنفيذ الفعال والعادل للإشتراطات واللوائح المحلية

تحظى المملكة بطيفٍ واسع من الفرص التي، بالإضافة إلى نقاط القوة في اقتصادها، تزودها بالزخم اللازم لتعزيز قدراتها وتنافسيتها وتنمية حيزها الوطني على نحو يتسم بالكفاءة والانسجام. وبالفعل، كانت المملكة مشاركا نشطا في المناقشات العالمية حول الحلول المتعلقة بالتخفيف من حدة آثار تغيرات المناخ. وفي خضم ذلك هناك فرصة، إذا أحسن استغلالها وإدارتها، ستمكنها من تشكيل مدن مدمجة، مرنة، شاملة، موفرة للموارد، خضراء ومستدامة بيئياً.. يطيب العيش فيها. لم تعد اللامركزية مجرد تجربة تطبق ولكنها أصبحت ضرورة لازمة لحسن سير العمل وانتظامه وتقريب الخدمات وتسييرها للمواطنين بصفة عامة، ففي عام ٢٠١٥ أقيمت الدورة الثالثة لانتخابات المجالس البلدية والتي شاركت فيها المرأة السعودية للمرة الأولى اقتراعا وترشحاً وفازت بـ ٢٠ مقعداً من أصل ٢٠٠٠ مقعد انتخابي، ولا تزال الحكومة ماضية في دعم وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية.

كورنيش جدة © Shutterstock

الإطار ٤: زيادة مشاركة المرأة في التنمية المستدامة

تقوم المملكة العربية السعودية بدعم وتعزيز مكانة المرأة في التنمية من خلال تنمية القدرات وتسخيرها. حيث أن «رؤية المملكة ٢٠٣٠» تكرّس وتبذل جهوداً مهمة لتمكين المرأة في التنمية المجتمعية والاقتصادية، وكذلك تعزيز مكانة المرأة كفاعلة نشطة على جميع المستويات كما اتخذت المملكة العربية السعودية عدة إجراءات تهدف إلى تمكين المرأة من شغل مناصب قيادية في الحكومة. وتوج ذلك بإقرار حقها في عضوية مجلس الشورى بأمر ملكي صدر في عام ٢٠١٣، والترشح لعضوية المجالس البلدية في عام ٢٠١٥. وعينت المرأة في المناصب العليا في الحكومة والقطاع الخاص وتقلدت عدة مناصب قيادية، مثل نائب الوزير، ورئيسة مجلس بلدي، ووكيل وزارة، و أول امرأة كعميد لكلية الطب بجامعة الطائف.

ومع ذلك، وكما لوحظ في الفصول السابقة، فإن التحديات الناشئة، مقترنة بنقاط الضعف الحالية، تفرض عوائق على مسيرة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة في المملكة العربية السعودية، وتشمل الصلاحيات المالية والادارية المحدودة للإدارات المحلية، وعدم الحصول على تمويل للتنمية، وانخفاض مستويات القدرة المؤسسية، وضعف التعاون والتكامل بين مختلف المستويات، وعدم القدرة على بناء شراكات قوية مع الجهات المعنية المتعددة، وكذلك التحولات الديموغرافية والسكانية السريعة التي لا تستطيع المؤسسات العامة إدارتها بفعالية، بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة، صعوبة الحصول على بيانات اجتماعية واقتصادية وعمرانية كاملة وموثوقة على مستوى المدينة، باستثناء المدن الكبرى في المملكة العربية السعودية.

المصدر: المملكة العربية السعودية (٢٠١٨) «نحو غدٍ مستدام للمملكة العربية السعودية»: تقرير المملكة الطوعي الأول حول التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، ١٤٣٩/٢٠١٨

الشكل ٢٥: ربط أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة

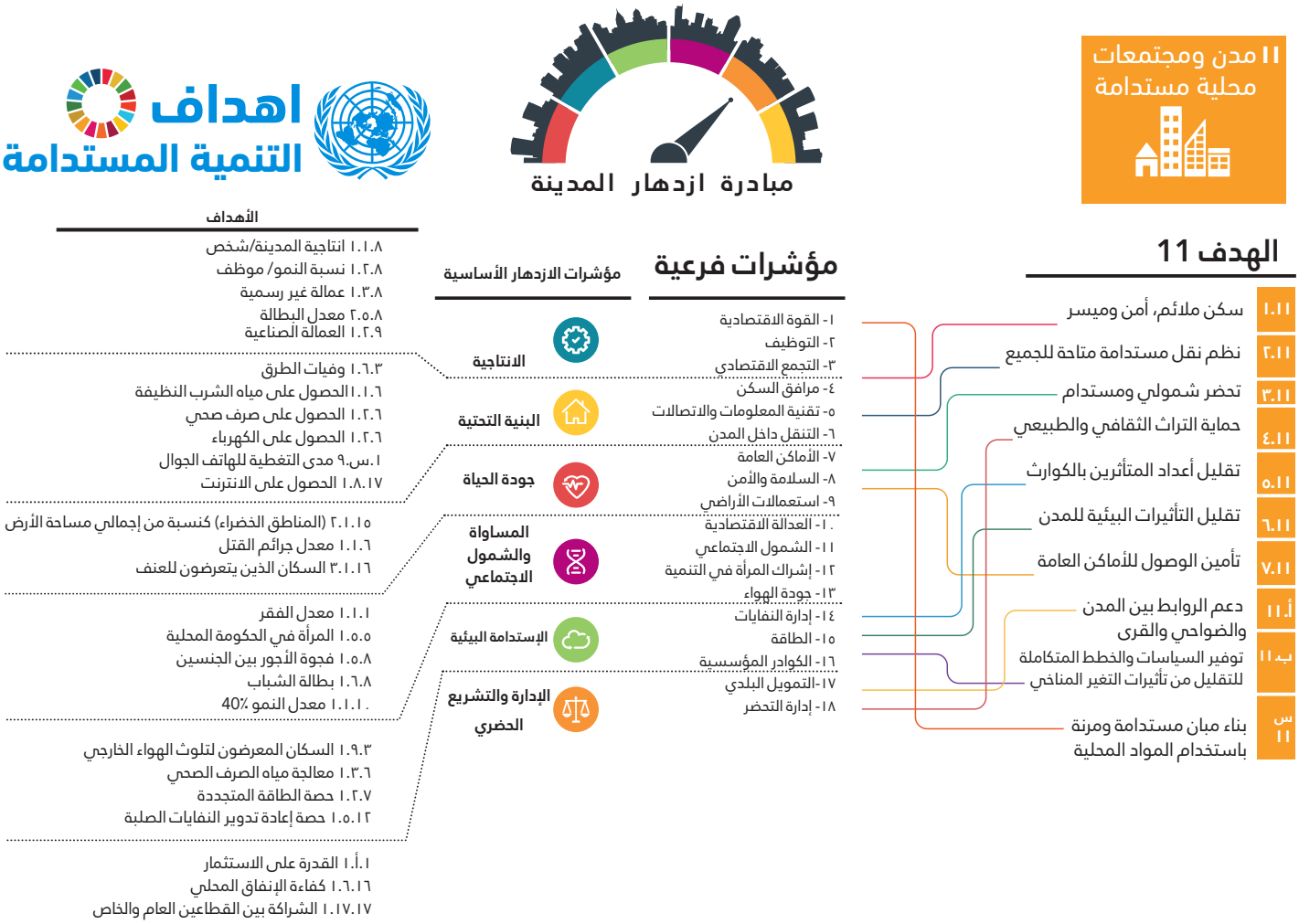

على الرغم من أن دور الحكومات المحلية قد تم توسيعه ليشمل إعداد مخططات التقسيم، وإعداد وإنفاذ لوائح تقسيم المناطق واشتراطات والبناء، وإصدار تصاريح البناء، فإن الحكومة على المستوى الوطني تواصل الاحتفاظ بصلاحياتها، حيث أن الأمانات/البلديات لديها سلطات محدودة للغاية فيما يتعلق بزيادة الإيرادات. ويبين هذا التقرير أيضا أن التخطيط العمراني والحضري لا يزال مركزيا ومنحصراً إلى حد كبير في وزارة الشؤون البلدية والقروية.

التوصيات:

بالنظر إلى التحديات المذكورة أعلاه، وبناء على المقترحات المقدمة في الأقسام السابقة، يوصى بما يلي:

الاستمرار في تكييف الأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة مع واقع المملكة من خلال المزيد من المواءمة بين البرامج والمخططات والاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف والغايات والمؤشرات الإنمائية العالمية.

من الضروري أن يكون هناك تدوين أكثر وضوحا للأنظمة واللوائح والاشتراطات لضمان إضطلاع مختلف الجهات الحكومية بواجباتها ومسؤولياتها. وتقر الحكومة بالفعل بالحاجة إلى تجاوز السياسات القطاعية والنظر في التعاون على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي مع الجهات غير الحكومية، ودعم التوزيع المتوازن للصلاحيات والقدرات والموارد، بما في ذلك مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية والمالية.

لذلك، تحتاج الأطر الوطنية للحوكمة والإدارة الحضرية في المملكة العربية السعودية إلى تمكين الحوكمة والإدارة الفعالة متعددة المستويات من خلال هياكل تشريعية ومؤسساتية واضحة، تستند إلى مبادئ اللامركزية (الإدارة المحلية، تقاسم واضح للصلاحيات والواجبات والمسؤوليات) وكذلك التوزيع الكافي للموارد المالية بين الإدارات الحكومية ، على أن يقترن تخصيص الموارد للادارات المحلية بآليات داعمة للحد من التباينات والفوارق بين المناطق والحواضر والمدن المتوسطة والصغيرة، بهدف تعزيز الروابط التكاملية بين المدن والمناطق.

إن من شأن زيادة مشاركة الجهات المعنية أن تساعد في توفير الالتزام وتعظيم الاستثمارات طويلة الأجل، فضلاً عن دعم وتعزيز التخطيط والتصميم الحضريين من أجل الصالح العام وللتمكن من تحقيق شمول أفضل، يجب أن تتضمن صياغة الاستراتيجية العمرانية الوطنية أنماطاً مقبولة من المشاركة العامة في عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، يمكن للحكومة الجمع بين المشاركة من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة في صياغة السياسات الحضرية وتنفيذها.

كما تتطلب المدن السعودية تخطيطًا وتصميمًا حضريًا وإقليميًا طويل الأمد ومتكاملاً لتحسين المشهد الحضري للمدن لتحقيق النتائج الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتحضر. ويجب على المدن أن تستفيد بشكل أفضل من اقتصاديات التجمّع، والكثافات السكنية الأعلى، وتعزيز سهولة التنقل عبر حلول النقل المستدامة، وتعزيز التفاعل والتواصل الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، لا بد من بناء القدرات المتعلقة بالتخطيط الحضري والحوكمة، والتمويل، وإدارة الأصول العامة، وإدارة العصر الرقمي، وجمع البيانات والمشاركة مع أصحاب المصلحة، على أن تتجاوز برامج بناء القدرات التدريب التقليدي إلى الحفز على التعلم واكتساب المعارف في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وإلى جانب بناء القدرات، تعد السياسات القائمة على البحث والتحليل مع آليات الرصد السليمة من ضروريات التنمية الحضرية المستدامة. ولذلك، فإن وجود نظام وطني للبيانات الحضرية أمر بالغ الأهمية لدعم وتعزيز وتوسيع استخدام المؤشرات الحضرية ومراجعة الأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وكجزء في إعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية وتفعيلها، ينبغي إعداد المعلومات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية على المستوى الإقليمي والمحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر بوابة البيانات المفتوحة واستخدام التقنيات الجديدة من الأمور الهامة لتحقيق المشاركات المجتمعية الهادفة وتوفير وتحسين الخدمات. وبتوجيهات وزارة الشؤون البلدية والقروية، قامت الأمانات في المملكة العربية السعودية، في السنوات الأخيرة، بموائمة إطار مبادرة مؤشرات ازدهار المدن وفق الأولويات الوطنية، واختارت عينة من ١٧ مدينة رئيسة وتم إعداد خط الأساس الوطني وتحديد آليات جمع البيانات لدعم التخطيط والإدارة الحضريين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية (انظر الشكل ٢٦).

الشكل (٢٦): مبادرة ازدهار المدن كمنصة للبيانات الحضرية

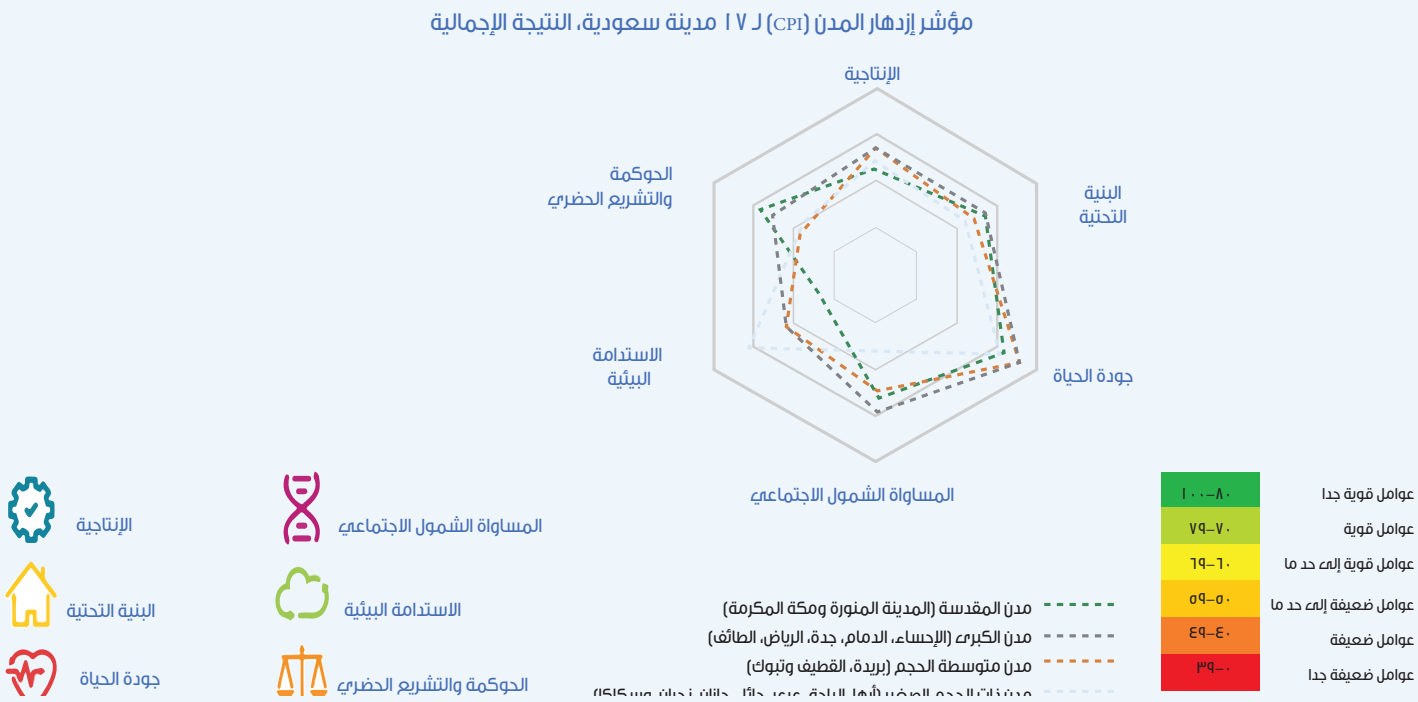

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٧٩-٦٠١